

صندوق الأمم المتحدة للسكان

---

التقرير المالي  
والبيانات المالية المراجعة  
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
و تقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعين  
الملحق رقم ٥ زاي (A/44/5/Add.7)



الأمم المتحدة  
نيويورك ، ١٩٨٩

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة إلى إحدى وثائق  
**الأمم المتحدة**

[الأصل : بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩]

### المحتويات

#### الصفحة

٥	.....	كتابا الإحالات .....
١	.....	أولا - التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٦	.....	ثانيا - تقرير مجلس مراجع الحسابات .....
٤٥	.....	ثالثا - الملاحظات التي أبدتها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعليقات وتوصيات مجلس مراجع الحسابات .....
٦١	.....	رابعا - رأي مراجع الحسابات .....
٦٢	.....	خامسا - المصادقة على البيانات .....
٦٣	.....	سادسا - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٦٤	.....	البيان الأول - بيان الإيرادات والنفقات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٦٦	.....	البيان الثاني - بيان بالأصول والخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٦٨	.....	البيان الثالث - بيان بالموارد العامة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٦٩	.....	البيان الرابع - بيان التغييرات في المركز المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....

## المحتويات

### الصفحة

#### جدوال البيانات المالية :

٧١	١ - حالة التبرعات المعلنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ....
٧٤	٢ - الإيرادات وال النفقات المتنوعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٧٥	٣ - نفقات سنة ١٩٨٨ موزعة حسب وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية .....
٧٦	٤ - اعتمادات الميزانية للخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨ وال النفقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٧٧	٥ - الاستثمارات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٧٨	٦ - حالة التبرعات المقدمة من الحكومات للبرامج السكانية الخاصة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٧٩	٧ - الصناديق الاستثمارية : بيان الحساب عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٨٠	٨ - المخصصات غير المتفقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ....
٨٢	٩ - الصناديق الاستثمارية : حالة التبرعات المعلنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .....
٨٣	المرفق - ملاحظات على البيانات المالية .....

### كتاب الإحالات

٢٨ نيسان / أبريل ١٩٨٩

سيدي ،

عملاً بال المادة ٣-١١٦ (ب) من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، يشرفني أن أقدم البيانات المالية السنوية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، التي أقرها بمقتضى هذا الكتاب .

وأحيل أيها نسخاً من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) نفيض صادق  
المدير التنفيذي لصندوق  
الأمم المتحدة للسكان

رئيس مجلس مراجعي الحسابات  
الأمم المتحدة  
نيويورك

٢٢ حزيران / يونيو ١٩٨٩

سيدي ،

يشرفني أن أحيل اليكم البيانات المالية لمندوق الأمم المتحدة للسكان عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، التي قدمها المدير التنفيذي . وقد فحصت هذه البيانات ، وهي تتضمن رأي مجلس مراجعي الحسابات .

وأتشرف بآن أقدم ، بالإضافة إلى ذلك ، تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الحسابات المذكورة أعلاه .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق احترامي .

(توقيع) يوفميتو س . دومينغو

رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين  
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة  
نيويورك ، نيويورك

**أولا - التقرير المالي عن السنة المنتهية  
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨**

١ - يترشّف المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن يقدم ، رفق هذا ، التقرير المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات . وتنالف الحسابات من أربعة بيانات مدعومة بستة جداول ترافقها ملاحظات تشكل جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية ، وتشمل كذلك الصناديق الاستثمارية التي أذن بها مجلس الإدارة لأغراض الأنشطة السكانية .

٢ - ويجري هذا التقديم وفقا للمادة ١-١٦ من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، الذي اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثلاثين .

**حسابات الوكالات المنفذة**

٣ - عملا بالمادة ١-١٧ (ب) من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، تضم البيانات المالية لصندوق البيانات المأخوذة من الحسابات السنوية للوكالات المنفذة لعام ١٩٨٨ فيما يتعلق بحالة الأموال المخصصة لها لتنفيذ مشاريع الصندوق في عام ١٩٨٨ .

٤ - وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية الحالية ، كانت حالة المعلومات الواردة من الوكالات المنفذة على النحو التالي :

(١) قدمت الوكالة المنفذة التالية البيانات المالية بمورتها المقدمة للمراجعة :

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب خدمات المشاريع

(ب) وفيما يتعلق بالوكلالات المنفذة التالية ، تضم البيانات المالية للصندوق المعلومات الواردة في البيانات المالية المؤقتة للوكلالات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وهي السنة الأولى من فترة الستين - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بصورتها المقيدة للمراجعة :

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الصحة العالمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٥ - في حالة الإبلاغ عن أية تغييرات في الحسابات المراجعة التي من الوكلالات المنفذة ، فسيجري إبلاغ ذلك إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الإدارة في دورات لاحقة . وسيقدم المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة في دورة لاحقة صورا من البيانات المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات الخامسة بالوكلالات المنفذة ، في حالة وجود مثل هذه البيانات والتقارير ، وصورا من أية قرارات ذات صلة تتخذها هيئات إدارتها ، حسب مقتضى البند ١-١٧ (ب) من النظام المالي للصندوق .

### الوضع المالي للصندوق

٦ - كما يتبيّن من البيان الثالث ، بلغت موارد الصندوق العامة غير المنفقة حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ما مقداره ٦٠٩ ٢٤ ٦٢ ٦٠٩ دولارات . وخلال عام ١٩٨٨ ، تلقى الصندوق ايرادات قدرها ٣٧١ ٩٩٦ ٣٧١ دولاراً وبلغت نفقاته ٢١٢ ٥٢٩ ١٦٧ ٩٩٦ دولاراً ، مما اسفر عن فائض في الايرادات على النفقات بلغ ٧٨٢ ٨٠٢ ١٠ ٧٨٢ ٨٠٢ من الدولارات ، كما يتبيّن من البيان الأول .

٧ - وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بلغت موارد الصندوق العامة غير المنفقة ٤١١ ٨٤٦ ٣١ دولاراً (أي الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، البالغ ٦٠٩ ٢٤ ٦٢ دولارات ، زائدًا عليه فائض الايرادات على النفقات في عام ١٩٨٨ وهو ٧٨٢ ٨٠٢ ١٠ من الدولارات ، مطروحاً منه تحويل مبلغ إلى الاحتياطي التشفيسي قدره ٣٠٠٠ ٠٠٠ دولار) . وبلغت مخصصات عام ١٩٨٨ غير المنفقة حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ما مقداره ٣٩ ٢٣٥ ٤٥٦ دولاراً (الجدول ٨) .

### النفقات البرنامجية لعام ١٩٨٨ ونفقات عام ١٩٨٨ بالقياس إلى اعتمادات ميزانية فترة الستين ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٨ - أعطى مجلس الادارة في دورته الخامسة والثلاثين المعقدة في جنيف في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، المدير التنفيذي صلاحية الموافقة على اعتماد مبلغ قدره ١٧٣,٣ مليون دولار لسنة ١٩٨٨ (الفقرة ٢ من الفرع باء من المقرر ٢٤/٨) . وكما يتبيّن من الجدول ٨ ، كان مجموع المخصصات في نهاية العام يتّلّف من مبلغ ٩٥٤ ٠٦٧ ١٦٩ دولاراً للمشاريع ، يمثل مبلغ ٣٦ ٧٠٧ ٨٥٢ دولاراً منه المخصصات غير المنفقة المرحلّة من العام السابق . كذلك ، كما يتبيّن من الجدول ٤ ، بلغ إجماليّ ما في الاعتمادات التي رصدت لميزانية الصندوق في فترة الستين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ما مقداره ٤٠٠ ٤٣ ٥٩ دولار ، كما اعتمدها مجلس الادارة في دورته الخامسة والثلاثين (الفقرة ٢٠ من المقرر ٣٦/٨٨) . وبلغ صافي نفقات السنة الأولى من فترة الستين ١٩٨٩ - ١٩٨٩ ما مقداره ٦٨٣ ٦٠٥ ٣٦ دولاراً بعد أن وضعت في الاعتبار المبالغ المكتسبة لخدمات الدعم البرنامجي وقدرها ٦٣٧ ٤٥٠ ٣ دولاراً .

٩ - وبلغ مجموع النفقات لعام ١٩٨٨ ما مقداره ٥٧٩ ٢١٢ ١٦٧ دولارا ، بالمقارنة بـنفقات عام ١٩٨٧ التي بلغت ٨٠٣ ٤٧٦ ٨٤٠ من الدولارات . ويرد تفصيل نفقات عام ١٩٨٨ في البيان الأول ، وهي تتكون من مبلغ ٤٩٨ ٨٢٢ ١٣٩ دولارا للمشاريع ، ومبلغ ٣٨٩ ٧٢٤ ١٠ دولارا دفع لوكالات منفذة ولمنظمات غير حكومية ولصندوق ذاته ، لتتكاليف دعم الوكالات ومبلغ ٦٨٢ ٦٥٥ ٣٦ دولارا لتتكاليف الدعم الاداري والبرنامجي في عام ١٩٨٨ في إطار ميزانية فترة السنين لخدمات الدعم الاداري والبرنامجي ، وهي تشمل ١٨٠ ٧٣١ ٩ دولارا لتتكاليف تتعلق بدعم البرنامج الميداني .

١٠ - وفي عام ١٩٨٨ ، بلغت نسبة نفقات المشاريع إلى الاعتمادات المخصصة لها ٧٦,٨ في المائة ، مقابل ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٧ . وأنفقت الحكومات مبلغ ٩٦٣ ٣٧٣ ٢١ دولارا ، أي ٣٠ في المائة ، وأنفق صندوق الأمم المتحدة للسكان ذاته ١٣٣ ٣٧٦ ١٠ دولارا ، أي ٩,٦ في المائة ، ويمثل مبلغ ٤٧٥ ٤٧٣ ١٤ دولارا ، أي ١٣,٦ في المائة ، نفقات مشاريع المنظمات غير الحكومية . ومن مجموع نفقات المشاريع ، أنفقت الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، وتشمل اللجان الأقليمية ، مبلغ ٤٧٧ ٤٧٧ ٦٨٠ ٩٠٠ أي بنسبة ٥٣,١ في المائة ، وأنفقت الحكومات مبلغ ٩٣٦ ٩٤٠ ١٤ دولارا ، أي بنسبة ١٠,٩ في المائة . وبسبب التغييرات التي أدخلت على الممارسات المحاسبية طبقاً لما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات لم تشمل المبالغ التي أنفقت في عام ١٩٨٨ على المشاريع التي تنفذها الحكومات المبالغ التي قدمت ، كدفعت مقدمة ، إلى الحكومات والتي يبلغ مجموعها حوالى ١٠ ملايين من الدولارات . وقد أنفق صندوق الأمم المتحدة للسكان ذاته من مجموع نفقات المشاريع ، مبلغ ٦٠١ ٦٠١ ٢٨٥٦٣ ، أي بنسبة ٢٢ في المائة . وشملت المشاريع التي تنفذها الصندوق في عام ١٩٨٨ المساعدة في عمليات الشراء بالنسبة للمشاريع الحكومية بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٢٢ مليونا من الدولارات . وأنفقت المنظمات غير الحكومية ٤٨٤ ٤٨٤ ١٨ ٣٧٣ من مجموع نفقات المشاريع ، أي بنسبة ١٤ في المائة .

#### الاحتياطي التشغيلي

١١ - احتفظ صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال عام ١٩٨٨ باحتياطي تشغيلي كامل التغطية بلغ مستوى ٣٧ مليون دولار (بيان الثاني) . وقد أنشأ مجلس الادارة هذا الاحتياطي التشغيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ بمتوسط قدره ٣٠ مليون دولار لضمان المقومات المالية لبرنامج الصندوق وتأمين سلامته . وفي الفقرة ٥ من الفرع الثالث من المقرر ١٧/٨١ الذي اعتمد مجلس الادارة في دورته الثامنة والعشرين ، طلب من الصندوق

تحقيق زيادة سنوية في الاحتياطي بحيث يصل إلى مستوى يعادل ٢٥ في المائة من التبرعات في نهاية عام ١٩٨٩ . بيد أن مجلس الادارة أذن للصندوق ، في الفقرة ٤ من الفرع رابعاً من مقرره ٣٤/٨٦ ، بتأجيل تحقيق النسبة المستهدفة وقدرها ٢٥ في المائة حتى منتصف التسعينات . وفضلاً عن ذلك ، قرر المدير التنفيذي ، بالنظر إلى أن الدخل الفعلي الذي تحقق في عام ١٩٨٧ قد تجاوز اسقاطات ذلك العام ، إضافة ٧ ملايين دولار إلى الاحتياطي التشغيلي من الموارد العامة ، وذلك لبلغة مستوى ٣٧ مليون دولار ، أي نحو ٢٥ في المائة من التبرعات ، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٨ ، استمرت حالة الدخول في التحسن وحول المدير التنفيذي مبلغ ٣ ملايين دولار من الموارد العامة إلى الاحتياطي التشغيلي مما جعل الرصيد يصل إلى ٤٠ مليون دولار في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

### وضع السيولة

١٢ - كان الصندوق الأمم المتحدة للسكان ، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أرصدة مصرفية بعملات قابلة للتحويل واستثمارات في ودائع لأجل بلغت ١١٦ ٦٠١ ٨٤٢ دولاراً ، منها مبلغ ٤٠ مليون دولار خص كاحتياطي تشغيلي (البيان الثاني والجدول ٥) . وقد أبلغ أن الأرصدة المصرفية والاستثمارات تستند إلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة ، الذي أصبح ماريا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وهو يعكس صورة في الأمم المتحدة ، الساري اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على نحو أقرب إلى الواقع ، سعر الصرف في السوق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، على نحو أقرب إلى الواقع ، ستقل قيمة هذه الاستثمارات بنحو ٣٩٠ ٧١٣ دولاراً عن القيمة المبينة في البيان الثاني .

### تبرعات من الحكومات للبرامج السكانية الخامسة

١٣ - تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان ، كما أذن له مجلس الادارة في دورته السابعة عشرة ، تبرعات من عدة حكومات مخصصة للبرامج السكانية الخامسة . ويبيّن الجدول ٦ وضع التبرعات الواردة عام ١٩٨٨ من حكومات النرويج وهولندا واليابان لארבעة برامج خاصة ، وهي الاتحاد الدولي لتنظيم الانجاب ، ومجلس السكان ، والاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان ، واللجنة الدولية المعنية بإدارة البرامج السكانية . والتبرعات التي وردت من الحكومات في عام ١٩٨٨ التي بلغت ١٦ ٥٣٠ ٥٩٧ دولاراً انفقت بالكامل .

## الصناديق الاستثمارية

١٤ - يظهر الجدول ٧ بيان الحسابات في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، للصناديق الاستثمارية التي أنشأها المدير التنفيذي من أجل البرامج والأنشطة السكانية الخاصة الأخرى المملوكة من مصادر متعددة الأطراف وثنائية . وفي عام ١٩٨٨ ، أنشأ المدير التنفيذي صندوقين استثماريين جديدين من تبرعات واردة من حكومتي السويد ولوكسمبورغ ، وكان رصيد الصناديق الاستثمارية غير المنفق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، يبلغ ٣٧٧٥٨٣ دولارا . وبلغت التبرعات الواردة من الحكومات ومصادر أخرى خلال عام ١٩٨٨ ما مقداره ٤٢٧١١٣٦٥ دولارا وبلغت الإيرادات من الفوائد ٣٨٦٥٣١ دولارا . أما المبلغ الإجمالي الذي كان متاحا للبرمجة في عام ١٩٨٨ فيبلغ ٣٩٦٠٤٥٠٤ دولارا . وتبقى في نهاية العام رصيد غير منفق قدره ٩٤٠٣٨٤ دولارا كرصيد استهلاكي لعام ١٩٨٩ .

### ثانيا - تقرير مجلس مراجعي الحسابات

#### مقدمة

١ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وذلك وفقا لما اقتضاه قرار الجمعية العامة ٧٤ (د - ١) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٦ والمادة السابعة عشرة من النظام المالي للصندوق .

٢ - وقد تم التدقيق في الحسابات وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي للأمم المتحدة ولمرفقه ووفقا للمعايير العامة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتم التدقيق في مقر الصندوق في نيويورك وفي المكاتب الميدانية في البرازيل وفيبيت نام ومصر والهند ، التي تمثل ما يقارب خمس مجموع مخصصات الصندوق للمشاريع القطرية لعام ١٩٨٨ .

٣ - خلال السنة قيد الاستعراض ، واصل مجلس مراجعي الحسابات ممارسته العاديّة المتمثلة في إعداد تقرير بنتائج العمليات المحددة لمراجعة الحسابات وفي إصدار رسائل إدارية تتضمن ملاحظات وتوصيات تفصيلية إلى الادارة . وقد ساعدت هذه الممارسة

على الإبقاء على الحوار المتصل مع الادارة . واستعان المجلس عملاً بالبند ١٢ - ٩ من النظام المالي ، بخدمات شركتين عامتين تجاريتيين لمراجعة الحسابات .

٤ - وترد فيما يلي أهم المسائل التي تمخض عنها التدقيق الذي قمنا به للحسابات في عام ١٩٨٨ . وقد ناقشنا هذه المسائل مع الادارة ، وتم إيراد ردودها حيثما اقتضى الأمر ذلك .

٥ - وينقسم هذا التقرير إلى جزأين يغطي الأول مراجعة البيانات المالية ويغطي الثاني مسائل التنظيم .

### موجز التوصيات

٦ - أوصينا باتخاذ الاجراءات التصحيحية التالية المعروفة حسب ترتيب أولوياتها :

(١) ينبعي إصدار مبادئ توجيهية شاملة لايصال الفرق بين النفقات الادارية ونفقات دعم البرامج ونفقات البرامج على النحو المعروض في البيان الأول . كما ينبعي أن توضح هذه المبادئ التوجيهية تقديم نفقات البرامج التي تمول تكاليف الوظائف الكائنة في مقار الوكالات المنفذة (انظر الفقرات من ٦٠ إلى ٦٣ والفقرة ١١٢) ؛

(ب) ينبعي وضع إجراءات للمحاسبة فيما يتعلق بنفقات البرامج التي تنفذها الحكومات لافساح المجال للموافقة في الوقت المناسب على السلف المقترنة للحكومات وتسوية النفقات المبلغ عنها وما له ملة بذلك في دفتر الاستاذ العام في مندوبي الأمم المتحدة للسكان (انظر الفقرتين ٤٩ و ٥٠) ؛

(ج) ينبعي إيضاح سياسات المحاسبة والإبلاغ التي تتنطبق على المنظمات غير الحكومية ، كما ينبعي ، حين الاقتضاء ، تعديل الانظمة والقواعد المالية ذات الصلة (انظر الفقرة ٥٤) ؛

(د) ينبعي أن يظل تخصيص الأموال للمشاريع والبرامج رهنا بإذن مجلس الادارة على نحو ما تقتضيه السياسات الراهنة والأنظمة والقواعد المالية (انظر الفقرتين ٩٧ و ٩٨) ؛

(هـ) ينفي استعراض سياسات وإجراءات الاستثمار ، بما في ذلك إدارة المخاطر التي تتعرض لها العملة وتعيين الحدود التي تقررها المصارف ، وإدماج هذه السياسات وتلك الإجراءات في المبادئ التوجيهية التنفيذية . وينفي بالمثل تبسيط الترتيبات التنظيمية لتنفيذ هذه السياسات (انظر الفقرة ٨) .

(و) ينفي أن تضم نظم المعلومات المالية وإجراءاتها ، وتطور ، بفرض تنسيق نظم وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا سيما فيما يتعلق بادارة العمليات الميدانية والعلاقات بين المقر والميدان . وينفي الاشارة الى الاتفاق الذي وقع مؤخراً بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الصدد (انظر الفقرة ٩٥) .

### موجز النتائج

#### البيانات المالية

٧ - إن قيمة الاستثمارات الواردة في البيان الثاني مبالغ فيها بمقدار ٧٠ من مليارات الولايات المتحدة . فقد بلغ المجموع الفعلي للمكاسب المتصلة بأسعار الصرف ٦٩ من مليارات الدولارات في عام ١٩٨٧ ، وبلغ المجموع الفعلي للخسائر المتصلة بأسعار الصرف ١٢ من مليارات الدولارات في عام ١٩٨٨ .

٨ - لم تقم الحكومات ، ومعظم المنظمات غير الحكومية ، بالابلاغ عن دخلها من الفائدة على الأموال العامة والسلف المستحقة الدفع المقدمة لها ، وكان ينفي لها أن تفعل ذلك .

٩ - لا يمكن للمجلس أن يتوصل الى رأي بشأن سلامة التوجيه المحاسبي لما نسبته ٥٨ في المائة من نفقات البرامج التي نفذتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، نظراً لعدم توفر بيانات مراجعة عن "مركز الأموال" في الوقت الذي يطلب فيه من المجلس إصدار رأيه .

١٠ - عند إيقاف عملية مراجعة الحسابات ، لم يكن قد قدم سوى ١١ في المائة من التقارير المالية لعام ١٩٨٨ المطلوبة من الحكومات بوصفها وكالات منفذة لبرامج الصندوق ، ولم يكن قد روجع إلا ثلثها .

١١ - نتيجة لإجراءات المحاسبة الحالية ، لا يمكن التوفيق بين بيانات "مركز الأموال المقدمة من الحكومات وما يتصل بها في دفتر الاستاذ العام في صندوق الأمم المتحدة للسكان .

١٢ - عند إقفال عملية مراجعة الحسابات ، لم يكن قد قدم سوى ١٧ في المائة من التقارير المالية لعام ١٩٨٨ المطلوبة من المنظمات غير الحكومية بوصفها وكالات منفذة لبرامج الصندوق ، ولم يكن قد روجع إلا سبعمائة .

١٣ - وفضلاً عن ذلك ، لا يتفق مفهوم تنفيذ النفقات من قبل المنظمات غير الحكومية مع الأنظمة والقواعد المالية السائدة .

١٤ - نتيجة لعدم وجود بيانات مراجعة عن "مركز الأموال" تبلغ عدتها جميع أنواع الوكالات المنفذة ، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، لا يستطيع المجلس أن يصل إلى رأي بشأن سلامة التوجيه المحاسبي لها نسبته ٥٧ في المائة من نفقات البرامج لعام ١٩٨٨ ، وبالتالي بشأن تكاليف دعم البرامج .

١٥ - لا تزال الحاجة تدعو إلى مبادئ توجيهية شاملة توضح الفرق بين النفقات الإدارية ونفقات دعم البرامج ونفقات البرامج . ونتيجة لذلك ، لا يستطيع المجلس أن يصل إلى رأي بشأن سلامة التوجيه المحاسبي في البيان الأول للنفقات البالغة ١,٦٥٥ مليون الدولارات ، التي قد تعتبر بحق نفقات إدارية أو من نفقات البرامج . وبما أن هذا المقدار يمثل ٦,٢ في المائة من النفقات الإدارية المبلغ عنها ، يوجد شك في سلامة التوجيه المحاسبي لهذه الفئة من النفقات المبلغ عنها في البيان الأول .

١٦ - إن تحويل "الأموال التشغيلية التي وفرها الصندوق للحكومات" ، الذي يظهر في البيان الثاني ، بالسعر الساري عندما قدمت السلف لا يتفق مع الملاحظة ١ (ج) الواردة في البيانات المالية (انظر مرفق البيانات المالية أدناه) .

١٧ - نتيجة لعدم وجود وثائق فيما يتعلق بمستوى النفقات التي تتکبدتها الحكومات مقابل نسبة كبيرة من السلف المقدمة ، وكذلك عدم القدرة على التأكد من أن السلف غير المنفذة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ لم تدرس مباشرة على نفقات البرامج ، لا يستطيع المجلس أن يعلق على معقولية رديد "الأموال التشغيلية التي وفرها الصندوق للحكومات" على النحو الذي يظهر في البيان الثاني .

١٨ - على الرغم من وجود مبدأ التمويل الكامل الذي ينظم ادارة الصناديق الاستثمارية ، تكبد صندوقان استثماريان فرعيان نفقات تزيد عن مقدار النقد الوارد وذلك على النحو الذي يظهر في الجدول ٧ من البيانات المالية .

١٩ - إن السياسة المحاسبية التي تنظم تسجيل الالتزامات غير المصفاة ، على النحو الموجز في الملاحظة ١ (ب) الواردة في البيانات المالية ، لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما . وفضلا عن ذلك ، فإن السياسة المقررة لا تطبق بدقة على مستوى المكاتب الميدانية .

٢٠ - إن هيكل مدونة قواعد الميزانية - المحاسبة فيما يتعلق بالمشاريع لا ينسجم مع دليل مدونة قواعد المحاسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان .

#### مسائل الادارة

٢١ - لا يزال هناك افتقار في صندوق الامم المتحدة للسكان الى وجود مبادئ توجيهية أساسية في مجال ادارة النقد ، وتحتقر سياسة الاستثمار الحالية عن تعرض لا لزوم له للمخاطر المتعلقة بالعملة ، ولا تزال فترة الاستحقاق المتوسطة لاستثمارات الصندوق قصيرة للغاية . ويبدو أن الترتيبات التنظيمية لتنفيذ هذه السياسات معقدة دون داع .

٢٢ - وقد ازدادت الى حد كبير في عام ١٩٨٨ نفقات ميزانية الخدمات الادارية وخدمات دعم البرامج ، مع تأكيد خاص على البرنامج الاول .

٢٣ - انخفضت في عام ١٩٨٨ النسبة بين التكاليف التشغيلية ونفقات البرامج .

٢٤ - في رأينا أن نص المقرر ٣٥/٨٦ الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ يتطلب إفصاحاً أكمل مما كان مفهوماً حتى الان عن استعمال أموال المشاريع للأنشطة القائمة في المقر .

٢٥ - ليست الخطة الجديدة الطويلة الاجل للتجهيز الالكتروني للبيانات ، التي ستقدم الى مجلس الادارة في عام ١٩٨٩ ، مبنية على تحليل لفوائد التوصيات المقترحة بالنسبة للتتكلفة . كما يبدو أن إعداد هذه الخطة ومضمونها لم ينسقاً مع الاجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بالفعل ، في المقر والميدان على السواء . وهذا أحد جوانب الضعف الرئيسية .

- ٢٦ - أُبرم في حزيران/يونيه ١٩٨٨ اتفاق بشأن قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الخدمات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان .
- ٢٧ - في رأينا أن الأطار والإجراءات الحاليان لتخصيص الأموال للمشاريع والبرامج يمثل تحسناً عما كانت عليه الترتيبات السابقة المنظمة لتلك المسألة وينبغي استكمالهما وتتنفيذهما .
- ٢٨ - كشف استعراض لنفقات المشاريع القطرية في البلدان الإفريقية عن أن نظام "البلدان ذات الأولوية" ، الذي وضع في عام ١٩٨١ ، لا ينعكس دوماً في تخصيص موارد البرامج .
- ٢٩ - فيما يتصل بأنشطة شعبة الإعلام والعلاقات العامة ، ينفذ الاجراء ذاته في حالات كثيرة من خلال مشاريع متعاقبة ذات عناوين وأرقام مختلفة أو تجزأ لتصبح مكونات تدمج في مشاريع مختلفة ، وتكون النتيجة عدم الكشف بصورة مناسبة عن الزيادات الكبيرة في تكاليف هذه الأنشطة .
- ٣٠ - كشف استعراضنا للعقود التي منحتها تلك الشعبة عن أن إجراءات التعاقد قد جرى تجاهلها في حالات كثيرة وبشكل متكرر (اشتراطات العطاءات ، الاستعراض من قبل لجنة العقود) .
- ٣١ - بموجب الترتيبات الحالية ، لا تتوافق دوماً تكاليف دعم البرامج المدفوعة للوكالات المنفذة مع الخدمات الفعلية التي توفرها هذه الوكالات : ومن ضمن الحالات ذات الصلة تنفيذ المشاريع في بلد لا يكون فيه للوكالة تمثيل محلي ، أو دفع تكاليف دعم البرامج إضافة لمرتبات الموظفين الدائمين العاملين في مقر الوكالة .
- ٣٢ - ينبغي توضيح طبيعة دور الموظفين الدائمين العاملين في مقر الوكالات المنفذة والتي تناط بهم مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، كما ينبغي إبلاغ مجلس الإدارة بصورة مستقلة عن المشاريع المحددة .
- ٣٣ - كشفت إحدى زياراتنا إلى الميدان ممارسات تدعو إلى قدر كبير من التساؤل بشأن دور الحكومة في إدارة المساعدة التي يقدمها الصندوق .
- ٣٤ - لا يقوم سوى ٤٠ في المائة من المكاتب الميدانية بالإبلاغ عن بيانات موجوداتها من المعدات غير المستهلكة .

## الجزء الأول

### البيانات المالية

#### المكاسب والخسائر المتصلة بأسعار الصرف

٢٥ - نعتبر أن المكاسب المتصلة بأسعار الصرف غير المتحققة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ مبالغ فيها بمقدار ٥,٣٨ من مليارات الدولارات ، وهذا يمثل مكاسب تبلغ ٤,٥٧ من مليارات الدولارات كان ينبغي إدراجها في بيان الإيرادات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وخسارة متصلة بأسعار الصرف تبلغ ٧١٣ ٣٩٠ دولارا ، وهو الفرق بين سعر الصرف المعهول به في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر وسعر الصرف المعهول به في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ، وهذا على ما نفهم يقارب المعدل الرسمي في نهاية السنة . لذلك فإن تقدير المستثمارات مبالغ فيه بمقدار ٧١٣ ٣٩٠ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وتشير الملاحظة ٧ على البيانات المالية إلى هذه الخسارة غير المسجلة فيما يتصل بأسعار الصرف . وقد أوصينا بأن تتضمن الملاحظة أيضا المبلغ المقارن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ووافقت الإدارة على ذلك .

٣٦ - يبين المند ٧ - ٣ من الدليل المالي للأمم المتحدة أن أسعار الصرف المعهول بها في الأمم المتحدة تحدد عادة في مطلع الشهر ، إلا أنه عندما يوجد تقلب ملحوظ في هذا المعدل خلال الشهر ، يمكن إجراء مزيد من التقييمات . ونرى أنه من الضروري أن (١) تعود فتؤكد التوصية المقترنة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عام ١٩٨٧ بأن التغيرات في أسعار الصرف التي تحصل خلال آخر شهر من السنة المعنية ينبغي أن تستعرض بقية النظر فيما إذا كان الأمر يتطلب تنفيذا آخر في أسعار الصرف المعهول بها في الأمم المتحدة إذا كان هناك تأثير كبير على قيمة الأصول والخصوم المقيمة بالعملة الأجنبية .

٣٧ - وكما هو مبين في الملاحظة ١ (ج) على البيانات المالية ، فإن تسوية أسعار الصرف الناشئة عن تحصيل تبرعات تظهر بصورة مستقلة في البيان الأول . وهذه التسويات تتعلق فقط بالمكاسب أو الخسائر المتصلة بأسعار الصرف فيما يتعلق بالتراخيص

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٥ زاي (A/43/5/Add.7) ، الفرع ثانيا .

المعلنة بدولارات الولايات المتحدة والواردة فيما بعد بعملة أخرى . وفي عام ١٩٨٨ ، نتجت الخسارة المسجلة البالغة ٣,٢٣ من ملايين الدولارات من إعلان الجهات المانحة التبرع بمبلغ ٣٨,٣٥ من ملايين الدولارات ، مع أنها دفعت فقط ما يعادل ٣٥,٩٤ من ملايين الدولارات . فقد أعلن التبرع بدولارات الولايات المتحدة ، بينما كان المبلغ المدفوع بالعملة المحلية أقل من المبلغ الذي تم التعهد بدفعه . والتسوية لم تنتهي في الحقيقة عن تغيرات في أسعار الصرف . كما يبدو أن مبلغ التبرع "المعلن" ، على النحو الذي يرد في الجدول ١ ، غير دقيق إذ لم يكن التبرع الفعلي ٣٨,٣٥ من ملايين الدولارات بل ٣٥,٩٤ من ملايين الدولارات .

٢٨ - ونتيجة للملاحظات المذكورة أعلاه ، يدل المجموع الفعلي (المتحقق وغير المتحقق) لمكاسب وخسائر أسعار الصرف على وجود خسارة ، على النحو المبين في الجدول أدناه :

<u>١٩٨٨</u>	<u>١٩٨٧</u>
(بدولارات الولايات المتحدة)	

صافي التسويات المتعلقة باعادة تقييم العملات ، والمكاسب/الخسائر المتصلة باسعار الصرف من غير التبرعات  
(الجدول ٢)

٦ ٣٤٣ ٣٣١	٣ ٣١٠ ٣٤٥
-----------	-----------

تسويات أسعار الصرف لدى تحصيل التبرعات (البيان الأول)

٥ ٣٨٠ ٧٤٢ (١٧٨)	٤ ٥٦٧ ٤٥٢
<u>١ TEV ٨٩٢</u>	<u>٦ ٧٣٩ ٥١٩</u>

التسويات الناشئة عن عدم تنقيح أسعار الصرف المعتمد بها في الأمم المتحدة في نهاية السنة (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه والملاحظة ٧ على البيانات المالية

المجموع

### الإيرادات المتنوعة

٣٩ - كشف استعراضنا للإيرادات المتنوعة من حسابات الوكالات المنفذة عن آن وكالة منفذة واحدة فقط تابعة للأمم المتحدة قد قيدت لحساب صندوق الأمم المتحدة للسكان إيرادات الفوائد التي حصلت عليها من استثمار رصيد صندوقها التشغيلي . ولم يتمكن من الحصول على تأكيدات بأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى قد قيدت إيرادات الفوائد التي من هذا القبيل في الجانب الدائن ، حسبما يقتضيه النظام المالي (المبند ٦-١٣ و ٦-١٠٤) . غير أنها لاحظنا بالفعل أنه لا الحكومات ولا معظم المنظمات غير الحكومية ، التي تقوم بدور الوكالات المنفذة ، دفعت إيرادات فوائد ، مع آن على هذه وتلك مبالغ نقدية كبيرة مستحقة الدفع قدمها الصندوق كسلف . بيد أنه في عام ١٩٨٨ ، دفعت بعض المنظمات غير الحكومية بالفعل إيرادات فوائد بلغت ٦٥ ٠٠٠ دولار ، لم ترد بهذا الوصف في الجدول ٢ للبيانات المالية .

### نفقات البرامج

٤٠ - تمثل نفقات البرامج (باستثناء تكاليف الدعم البرنامجي المدفوعة للوكالات المنفذة) ٧٧,٦ في المائة من مجموع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٨٨ . ويمكن تحليل نفقات البرامج على النحو التالي (انظر الجدول ٣) .

#### النسبة المئوية من

بملايين دولارات مجموع نفقات البرامج  
الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨

		الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة (باستثناء صندوق الأمم المتحدة للسكان)	صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه وكالة منفذة لبرامجها
٥٣,١	٦٩,٠		الحكومات بوصفها وكالات منفذة
٢٢,٠	٢٨,٦		المنظمات غير الحكومية
١٠,٨	١٤,١		المجموع
١٤	١٨,٣		
<u>١٠٠</u>	<u>١٣٠</u>		

٤١ - لاحظنا مع التقدير أن الادارة وافقت على التوصية الواردة في التقرير السابق لمجلس مراجعي الحسابات وعدلت شكل البيان الأول لإظهار الأرقام المذكور أعلاه كل عاًدة .

٤٢ - وللأسباب ، ومع الاستثناءات ، الموضحة أدناه ، فيإن النفقات الوحيدة التي تدعمها مستندات كافية في المقر هي تلك التي تكتبها صندوق الأمم المتحدة للسكان يومفه وكالة منفذة لبرامجه ولا يستطيع المجلس أن يعلق على مدى صلاحة التوجيه المحاسبي للنفقات الأخرى من النفقات المذكورة أعلاه . وكان هذا بالفعل أساساً للتحفظ الوارد في رأي المجلس بشأن البيانات المالية لعام ١٩٨٧ . وسيتمتناول كل فئة من هذه الغفات تباعاً .

نفقات البرامج التي تتغذى الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة

٤٣ - كما أوضحت التقارير السابقة<sup>(٢)</sup> ، كان على مجلس مراجعي الحسابات أن يعتمد على أعمال مراجعي حسابات خارجيين آخرين لجمع قدر كاف من أدلة مراجعة الحسابات فيما يتعلق ببنفقات البرامج التي أوردها الصندوق . وأدى عدم تلقي البيانات المراجعة التي قدمتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة قبل افتتاح حسابات الصندوق أو قبل ابداء مراجع الحسابات الخارجي للصندوق لرأيه إلى تحفظ المجلس في رأيه بشأن حسابات سنة ١٩٨٧ . بيد أنها تمكنا بعد ذلك من استعراض البيانات المراجعة عن سنة ١٩٨٧ ، وقد وردت جميعاً قبل نهاية سنة ١٩٨٨ . ولم تكشف هذه البيانات عن أية تسويات يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في البيانات المالية للصندوق عن سنة ١٩٨٧ . وتجرى المراجعة الحسابية لهذه الوكالات كل سنتين وباستثناء منظمة العمل الدولية لا يهدى مراجعو حساباتها الخارجيين رأياً بشأن نقطة الفصل بين سنتي فترة الستين . ولذلك ، ليس بوسعنا تأكيد دقة نفقات البرامج الواردة عن سنة ١٩٨٧ وحدها (عدا ما يتعلق بمنظمة العمل الدولية) .

٤٤ - بيد أن يومينا أن نؤكد أن الرقم الاجمالي لنفقات البرامج التي تتغذى الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، والواردة في البيانات المالية التي أعدتها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ معاً تؤيده بقدر كاف مستندات مراجعة قدمتها الوكالات المنفذة المعنية وأنه ليس محلاً لرأي متحفظ . ومع ذلك ، يتعين بقاء الرأي المتحفظ المعرّب عنه بشأن البيانات المالية ، عن السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، لأن عناصر أخرى من النفقات البرنامجية ، مثل العناصر التي تدفعها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، تمثل مبالغ ذات أهمية للبيانات المالية ولا يتوافر بشأنها قدر كاف من أدلة مراجعة الحسابات .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٥ زاي (A/42/5/Add.7) ، الفرع ثانياً ، والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٥ زاي (A/43/5/Add.7) ، الفرع ثانياً .

٤٥ - وعملاً بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، ارتئى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين أن الأمر متزروك لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان للحصول ، في الوقت المناسب ، على بيانات النفقات المراجعة للبرامج التي تنفذها الوكالات المنفذة . وفي عام ١٩٨٨ ، أصدرت الإدارة تعليمات تفصيلية إلى الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة بشأن إقفال الحسابات في نهاية السنة .

٤٦ - يزيد أنه في عام ١٩٨٨ ، بلغت نفقات البرامج التي تكبدها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ولم تكن قد روجعت عند ختام مراجعتنا نسبة ٢٢,٦ في المائة من مجموع نفقات البرامج ونسبة ٣٥,٣ في المائة من مجموع النفقات الواردة في البيان الأول . والوكالات الرئيسية المعنية هي منظمة الأمم المتحدة لlagذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . ومجال تطبيق مراجعة الحسابات ليس من الاتساع بحيث يسمح بالاعراب عن رأي لا ينطوي على تحفظ بشأن البيانات المالية عن سنة ١٩٨٨ .

#### نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات

٤٧ - في سنة ١٩٨٨ ، تكبد ٣٣٧ مشروعًا من المشاريع التي تنفذها الحكومات نفقات . وعند ختام مراجعتنا للحسابات ، لم يكن قد أُبلغ عن هذه النفقات إلا لـ ٣٧ (١١ في المائة) مشروعًا من هذه المشاريع (١٢,٥ في المائة في سنة ١٩٨٧) . وبالاضافة إلى ذلك ، لم تراجع حسابات سوى ١٠ من هذه المشاريع إلى ٣٧ المُبلغ عنها . وبالنظر إلى أنه يجري النظر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طرق التصنيي لمسؤوليات مماثلة ، نوصي باتباع حلول مماثلة في المنظمتين . ومع ذلك ، يجب أن نوضح ، في هذا الصدد ، أن المجلس لا يعتقد أن الشروط الواجب توافرها في مراجعة الحسابات التي يجري بحثها في الوقت الحاضر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفي بالمعايير المقبولة للمراجعة الخارجية للحسابات على النحو المبين في تقرير المجلس بشأن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سنة ١٩٨٨<sup>(٣)</sup> .

---

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٥ ألف (A/44/5/Add.1) ، الفرع ثانياً .

٤٨ - وفي تقريرنا بشأن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان عن سنة ١٩٨٧ ، أوضحتنا أن نفقات المشاريع التي نفذتها الحكومات عولجت محاسبيا على أساس "السلف" المدفوعة للحكومات ، بدلاً من معالجتها محاسبيا على أساس النفقات . وجرى تصحيح ذلك في سنة ١٩٨٨ ، مع أنه لوحظ حالات سلف جرى تسجيلها كنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٤٩ - ومع ذلك ، ونتيجة لحالات التأخير لمدد طويلة في تصفيية تلك السلف والإذن بظهورها في بيانات الإيرادات والنفقات ، من المرجح للغاية أن تكون نفقات المشاريع التي نفذتها الحكومات ظاهرة بأقل من قيمتها الحقيقية ؛ وتعالج هذه المسألة بتوسيع أكبر في هذا التقرير في الفقرات من ٦٦ إلى ٧٣ .

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك ، كشف استعراضنا للنفقات التي أبلغت عنها الحكومات عن وجود خطأ أساسياً . فعندما تدفع نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان جزئياً (مثل المشتريات) وجزئياً بواسطة الحكومة المتلقية لا ترد النفقات المتکبدة مباشرة في مقر الصندوق في التقرير المقدم من الحكومة بشأن حالة الأموال . وهذا يخالف البند المالي ٢-١٥ ، الذي يصرّ على أنه ينبغي أن تقدم الحكومات ، وكذلك الوكالات الأخرى ، تقريراً عن حالة الأموال التي تحمل عليها من صندوق الأمم المتحدة للسكان أو عن طريقه . وبالإضافة إلى ذلك ، يؤدي هذا إلى استحالة مطابقة حالة الأموال مع دفتر الاستاذ العام في صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بالنظر إلى أن الدفتر لا يأخذ في الاعتبار التمييز بين ما إذا كانت النفقات مدفوعة بمعرفة الحكومة أو بمعرفة الصندوق . ونوصي باتخاذ إجراء تصحيحي على وجه السرعة .

٥١ - ونتيجة لما تقدم ، يتعدى التحقق من المبلغ الفعلي للنفقات التي أُبلغ عن قيام الحكومات بدفعها (١٤,١ مليون دولار أي ١٠,٨ في المائة من نفقات البرنامج) ، وأفصح عنها في البيان الأول . وبالإضافة إلى ذلك ، وبسبب الخطأ في تسجيل هذه النفقات ، تصبح مطابقة السنوات السابقة مع حالة الأموال لا معنى لها .

**نفقات البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية**

٥٢ - في سنة ١٩٨٨ ، تكبد ٣٠٤ مشروعات نفذتها المنظمات غير الحكومية نفقات . وعند ختام مراجعتنا الحسابية ، لم يكن قد أبلغ عن هذه النفقات إلا لـ ٣٤ (١٧ في المائة) من هذه المشاريع . ولم يكن قد روجع سوى ٦ (٣ في المائة) منها .

٥٣ - ويجب أن نكرر تأكيد ملاحظاتنا التي وردت في تقريرنا السابق ومفادها أن مفهوم النفقات المعتمول به في المعالجة المحاسبية لنفقات البرامج التي تتدفقها المنظمات غير الحكومية لا يتناسب مع النظام المالي ، بالنظر إلى أنها لا تتضمن الصرفيات والالتزامات غير المصفاة فحسب ، بل أيضاً السلف المستحقة . ويتبين تصفية تلك السلف المستحقة في نهاية السنة أو تسجيلها بوصفها حسابات قبض . وفي الواقع ، لا تصنف معظم السلف المستحقة وكشفت محاولتنا مطابقة دفتر الأستاذ العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية عن فروق جوهرية .

٥٤ - وقد يُفهم أن الطابع المحدد للمنظمات غير الحكومية يدعو إلى تطبيق سياسات محاسبية محددة ، ولكننا نعتقد أنه ، كحد أدنى ، ينبغي إعمال السياسات القائمة (التقارير السنوية) بكل دقة ، ويتبين الإفصاح عن حالات الخروج على النظام المالي في موجز السياسات المحاسبية . وفي سنة ١٩٨٨ ، وسعت الادارة نطاق الملاحظة على البيانات المالية للنظر على أن النفقات ذات الصلة بـ "المشاريع التي تتدفقها المنظمات غير الحكومية تقييد على أساس الصرفيات النقدية" . بيد أن صياغة هذه الحاشية مظللة إذ أن هذه الفئة من النفقات تقييد بالفعل على أساس السلف التي يدفعها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المنظمات غير الحكومية ، وليس على أساس الصرفيات التي تتكونها المنظمات غير الحكومية . ونوصي بتصحيح صيغة هذه الحاشية في المستقبل .

٥٥ - ومفهومنا هو أن الادارة تقوم حالياً باعداد مبادئ توجيهية تحدد الاشتراطات الواجب توافرها من الناحية المالية من ناحية الإبلاغ التي تطبق على المشاريع التي تتدفقها المنظمات غير الحكومية . ويزمع المجلس أن يبقى هذه المسألة قيد الاستعراض وأن يتناولها مع الادارة أثناء المراجعة الحسابية في السنة المقبلة .

٥٦ - ونتيجة لما تقدم ، يتعذر التحقق من المبلغ الفعلي للنفقات التي أُبلغ عن قيام المنظمات غير الحكومية بدفعها وأُفصح عنها في البيان الأول . وهذه النفقات (١٨,٢ مليون دولار) تمثل ١٤,١ في المائة من نفقات البرامج و ١٠,٩ في المائة من مجموع النفقات .

٥٧ - ويرد في الجدول التالي موجز لحالة نفقات البرامج من ناحية المراجعة الحسابية :

<u>النسبة المئوية من مجموع نفقات البرامج في سنة ١٩٨٨ بعد المراجعة الحسابية</u>	<u>النسبة المئوية من مجموع نفقات البرامج في سنة ١٩٨٨</u>	<u>الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة</u>
٣٠	٥٣,١	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٢,٠	٢٢,٠	الحكومات
٣,٠	١٠,٨	المنظمات غير الحكومية
٤,٠	١٤,١	
<u>٤٣,٩</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>المجموع</u>

ونتيجة لذلك ، لا يستطيع المجلس أن يعلق على صحة ٥٧ في المائة من نفقات البرامج (٤٤ في المائة من مجموع النفقات) الواردة في البيان الأول . وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لعدم وجود بيانات مالية (سواء روجعت أو لم تراجع) عن سنة ١٩٨٧ من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وبسبب قصور تسجيل نفقات المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية السابقة ذكرها (انظر الفقرة ٥٣) ، تعذر تقدير مقدار تسويات نفقات البرامج المتعلقة بسنوات سابقة التي كان يتبعين أن تظهر في جواши الجدول ٢ .

#### تكليف دعم البرامج

٥٤ - تحسب تكاليف دعم البرامج كنسبة مئوية من نفقات المشاريع التي تنفذها الوكالات المنفذة ذات الصلة . وفيما يتعلق بالوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، تطبق عليها نسبة موحدة هي ١٣ في المائة ، ويمكن التعرف على نسب أدنى في وثائق المشاريع اذا دعت الى ذلك الظروف الخاصة للمشروع . وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ، تحدد نسبة تكاليف الدعم على أساس كل حالة على حدة . بيد اننالاحظنا أنه أسيء استخدام هذه القاعدة في عدد من الحالات : فقد تقاضت إحدى المنظمات غير الحكومية نسبة بلغت ١٠٣ في المائة على المشروع الذي نفذته ، في حين تقاضت أخرى ، وهي مؤسسة تجارية ، نسبة ٦٣,٤ في المائة . ونوصي بسد النقص في "المبادئ التوجيهية المنقحة للسياسة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية" (الوثيقة UNFPA/CM/86/65 المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) بفقرة تنص على وضع حد أقصى معقول لنسبة تكاليف دعم البرامج التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية .

٥٥ - ونتيجة لعدم وجود بيانات مراجعة عن حالة الأموال كجزء من نفقات البرامج التي نفذتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة وتقريراً لجميع نفقات المشاريع التي

نفقتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، فإنه لا يمكن التتحقق من تكاليف دعم البرامج الواردة في البيان الأول (١٠٧ مليون دولار) .

#### تحديد الخط الفاصل بين النفقات البرنامجية والنفقات الإدارية

٦٠ - أوضح المجلس بالفعل في تقريره السابق أن تحديد الخط الفاصل بين النفقات "البرنامجية" والنفقات "الإدارية ونفقات دعم البرنامج" أمر حاسم لصحة التوجيه المحاسبي لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيان في البيان الأول . ولوحظ حدوث تحسينات في هذا الصدد في سنة ١٩٨٨ ، عملاً بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهي : أنهت ثلاثة مشاريع وتقيد الان النفقات المتعلقة بها بوصفها نفقات ادارية ، بينما استبقت الحالة المتعلقة بمشروع رابع الى حين اجراء مزيد من النظر . ومع ذلك ، كشف استعراضنا للحالة الراهنة عن الحاجة الى مزيد من الایضاح . ولا تزال المبادئ التوجيهية الوحيدة المتعلقة بهذه المسألة (الوثيقة DP/1986/42) على شكل مشروع وهي محدودة النطاق . وهي لا تشير إلا الى تكاليف الموظفين الدائمين ، باستثناء تكاليف السفر والتدريب والخبرة الاستشارية والعقود من الباطن . ولذلك ، لا يمكننا ان نوافق على رد الادارة على تقريرنا السابق بأن "مشروع المبادئ التوجيهية ...تناول الموضوع بقدر كاف". فالمبادئ التوجيهية الكافية ينبغي أن تحدد ، مثلاً ، ما إذا كانت تكاليف سفر موظفي المقر الذين يشتغلون في بعثة تقدير تقييم تقييد بوصفها تكاليف ادارية أو تكاليف مشروع ، أو ما إذا كانت التكاليف ذات الصلة باشتراك موظفي الوكالات في دعم البعثات هي تكاليف مشروع أو تكاليف دعم برامج . ونبين أن تكون المبادئ المتفق عليها متماشية مع مبادئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث لا يزال يتسع التصني لبعض الصعوبات . وكذلك سيتعين أن تطبق على أساس ثابت من سنة لآخرى .

٦١ - وفي حالة عدم وجود تلك المبادئ التوجيهية ، يستحيل التتحقق مما إذا كانت النفقات "البرنامجية" والنفقات "الإدارية ونفقات خدمات دعم البرنامج" ، قد وردت على نحو صحيح في البيان الأول . وفي الواقع ، فإن مقداراً كبيراً من النفقات المحمولة على المشاريع الأقاليمية في سنة ١٩٨٨ (كما هي الحال في السنوات السابقة) ، في معظم الأحيان قد يعتبر ، بقدر معقول ، نفقات "برограмمية" أو نفقات "إدارية ونفقات خدمات دعم البرنامج" .

٦٢ - ومن أمثلة ذلك المشاريع التالية التي رصدت فيها تكاليف أنشطة المقر المتكررة :

(١) المشروع INT/88/P49 (المنشوران "Population" و "Populi") ، الذي اقترح ادراجه في ميزانية ١٩٩٠ و ١٩٩١ للخدمات الادارية و خدمات دعم البرامج (نفقات عام ١٩٨٨ : ٣٠٨٥٩٥ دولاراً) ،

(ب) مشاريع أخرى رصدت فيها اعتمادات الازمة لمنشورات منتظمة أخرى أو لانتاج مواد سمعية بصرية ، وأرسلت قائمة باسمائها بشكل منفصل الى الادارة (نفقات عام ١٩٨٨ : ٦٢٢٣٦٠ دولاراً) ،

(ج) المشروع INT/88/P01 (أنشطة التقييم) الذي رصدت فيه التكاليف غير الوظيفية لموظفي فرع التقييم ، مثل تكاليف السفر وإعداد التقارير والطباعة (نفقات عام ١٩٨٨ : ٥٠٩٠٤٠ دولاراً) ،

(د) مشاريع أخرى رصدت فيها اعتمادات لتدريب موظفي المقر وتكاليف الرصد ، وأرسلت قائمة باسمائها بشكل منفصل الى الادارة (تكاليف عام ١٩٨٨ : ٣٩٣٢٠ دولاراً) .

٦٣ - وفي عام ١٩٨٨ بلغت النفقات في اطار هذه المشاريع ٣٦٠١٦٥٣ دولاراً . وحيث انه لم يتضمن لنا الوقت اللازم لإجراء دراسة مماثلة للمشاريع الإقليمية والقطريه ، ينبغي أن ينظر الى هذا الرقم على أنه يمثل المبلغ الأدنى للنفقات ، وهو أمر مشكوك فيه . وبالتالي ، لا يستطيع المجلس ، والحالة هذه ، التأكيد مما إذا كانت "نفقات الدعم الاداري والبرنامجي" المذكورة في البيان الأول جرى بيانها بالتقسيط بنسبة ٦٢٪ في المائة أم لا . وحيث أن هذا الفموض له صلة مادية ببيان ذي أهمية حاسمة يرد في البيان الأول ، فإن الرأي المحاسبى للمجلس صيف على نحو يراعى هذه المسألة .

٦٤ - وأبىت الادارة التعليق التالي : "فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية الشاملة التي تبين بتفصيل نفقات الدعم الاداري والبرنامجي والنفقات البرنامجية ، يحاول سندوق الامم المتحدة للسكان في الوقت الحاضر وضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بمجالات أخرى خلاف شؤون الموظفين لتحديد التكاليف ذات الصلة بـ "البرامج" والتكاليف ذات الصلة بـ "الادارة" . وقد شرع في العمل المتعلقة بهذه المسألة في عام ١٩٨٨ . وتبين انه يلزم اجراء مزيد من التحليل لتقليل مجالات الفموض الى أدنى حد بقية وضع المبادئ التوجيهية المناسبة والفعالة . ونحن نوافق على الرأي القائل بأن المبادئ المتفق عليها ينبغي ان تكون متسقة مع مبادئ برنامج الام المتعدد الإنمائي حيث

لا يزال يتبع معالجة نفسي الصعوبات . وفيما يتعلق بتفصيل قضايا شؤون الموظفين ، فإن المبادئ التوجيهية التي أقرها مجلس الإدارة في دورته الثالثة والثلاثين التي عقدت في عام ١٩٨٦ لا يزال يجري تطبيقها .

#### الجدول ٤

٦٥ - يقدم الان الجدول ٤ (ميزانية الخدمات الادارية وخدمات دعم البرامج) وفقا للشكل الجديد لهذه الميزانية ، وهو يشمل جميع نفقات المكاتب الميدانية الدالة في اطار البرنامج الرابع . ولقد لاحظنا مع التقدير أنه جرى ، للمرة الأولى ، بيان النفقات حسب السنة المعينة بدلا من بيانها لعامي فترة السنتين معا . ونوصي بالمحافظة على هذا التحسين .

#### الأموال والخصوم

##### أموال التشغيل المقيدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحكومات

٦٦ - بناء على التوصيات التي قدمت خلال مراجعة حسابات عام ١٩٨٧ ، أدرجت المبالغ التي دفعت مقدما إلى الحكومات نظير المشاريع التي تنفذها في بيان الميزانية كسلف . ويخرج عن هذه المبالغ لبيان الإيرادات والنفقات حينما يبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنفقات التي جرى تكبدها . وفي الماضي كانت السلف تقييد مباشرة في بيان الإيرادات . وقد قدمت ملف فيما يتعلق بـ ١٨٧ مشروعًا خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، يبلغ مجموعها ١٤,١ مليون دولار ، منها مبلغ ٤,٠٤ ملايين الدولارات (٢٨,٦ في المائة) أفرج عنها لبيان الإيرادات والنفقات .

٦٧ - وعلى الصعيد الدولي ، تقتضي المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، من أجل تسوية ما ينشأ عن التغيرات في السياسة المحاسبية من أوجه تفاوت في الإيرادات ، إعادة بيان احتياطيات السنوات السابقة لبيان التغيير الذي حدث ، إذا كانت لأشهره صفة مادية بالحسابات . ولم يكن بإمكاننا التأكيد من أثر الحسابات التي جرت مراجعتها للعامين المنتهيين في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ إذا كان التغيير الذي طرأ على السياسة المحاسبية قد طبق آنذاك . وبناء على توصيتنا ، ذكرت ملاحظة في هذه الحسابات تبين التغيير الذي طرأ على السياسة المحاسبية وكيفية تأثيره على تحديد الأثر المالي لهذا التغيير في السنتين الماضيتين بقدر معقول من الدقة .

٦٨ - وقد جرى تحويل السلف غير المنفقة حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والتي أودعت بعملة أجنبية ، إلى دولارات الولايات المتحدة بالسعر التشفيلي الذي طبقته الأمم المتحدة وقت تقديم السلفة . وقيمت جميع النفقات التي تلت في بيان الإيرادات بالسعر ذاته . ولم يكشف علينا عما كان ميناً من مكاسب أو خسائر نتيجة أي تغيير مادي إذا ما حولت السلف بالسعر الرسمي فقط في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ومع ذلك ، نود أن نشير إلى أن هذه الممارسة المتبعه حاليا لا تتفق أبداً مع المعايير ١١٦ - ١ (د) من النظام المالي للمدقق والملاحظة ١ (ج) على البيانات المالية .

٦٩ - ولم تقدم تفاصيل لنفقات ١٠٨ مشاريع من بين ١٨٧ مشروعًا قدمت بصفتها ملف خلال السنة . ويمثل هذا الرقم ٥٥ في المائة من قيمة السلف المقدمة . وقد أبلغنا بأن من الضروري تقديم تفاصيل نفقات عام ١٩٨٨ على "النموذج باء" قبل ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ كي يتضمن تسجيل تلك النفقات في حسابات عام ١٩٨٨ ، وبأن الادارة تعتبر أن تسجيل النفقات التي يبلغ عندها بعد انقضاء هذه المهلة الزمنية على أنها من نفقات عام ١٩٨٩ ، مما يخالف بقوة قواعد الفصل . ولذلك نوصي بضرورة الكشف عن هذه النفقات في البيانات المالية لعام ١٩٨٩ باعتبارها تسويات عن سنوات سابقة .

٧٠ - وقد درسنا نحو ٦٥ في المائة من قيمة السلف المستحقة السداد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ولاحظنا ما يلي :

(أ) سجلت نفقات تبلغ ١,٦٤ مليون دولار و ٧١,٠ مليون دولار جرى تكبدها في عام ١٩٨٨ من قبل حكومتين في الوثائق المحاسبية لعام ١٩٨٩ لأن "النموذج باء" المطلوب ورد بعد ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(ب) لم تسجل ملف تتعلق بمشاريع معينة جرى تنفيذها من قبل حكومتين مختلفتين ، تبلغ ٨١٢ دولاراً و ٣٦٧٠٠ دولاراً في حساب الأموال التشفيلية ولكنها قيدت مباشرة على نفقات المشاريع . ولم نتمكن من التأكد مما إذا كانت توجد سلف أخرى جرى بيانها بطريقة مماثلة ؟

(ج) لم تقدم تفاصيل للنفقات فيما يتعلق بجميع السلف الأخرى التي درسناها .

٧١ - وهذه الأخطاء تؤدي إلى زيادة في بيان حساب الأموال التشغيلية تبلغ نحو ٢٣ من ملايين الدولارات . ولا نستطيع أن نعلق على مدى معقولية سلف غير منفقة أخرى مجلت في هذا الحساب ، وذلك لما يلي :

(أ) عدم وجود ما يوثق مستوى النفقات المتکبدة خصماً من جزء كبير من السلف المقدمة ؛

(ب) عدم القدرة على اثبات أن السلف التي ظلت غير منفقة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لم تقييد مباشرة في بيان الإيرادات .

٧٢ - ونوصي بأن تستمر الادارة في أن تؤكد للحكومات والمكاتب الميدانية المعنية بالأمر أهمية تقديم تفاصيل النفقات المتکبدة في حينها . وينبغي وضع اجراءات في مقر الصندوق لتمكينه من أن يرصد بفعالية البلدان التي لم تقدم تفاصيل نفقات المشاريع وأن يطلب منها تقديم التفاصيل قبل إغلاق دفاتر الاستاذ المحاسبية لاغراض نهاية السنة .

٧٣ - ونوصي أيضاً بتحويل نفقات المشاريع التي يجري تقديمها إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة وقت نهاية الربع الذي تتصل به النفقات . وينبغي تحويل السلف التي تكون غير منفقة في نهاية السنة بالسعر التشغيلي الذي تطبقه الأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر .

#### حسابات الدفع

٧٤ - أبدي المجلس ، في تقريره لعام ١٩٨٧ ، تعليقاً على تجاوز مستوى نفقات السفر الذي كان موجوداً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . ويسرنا أن نلاحظ أنه حدث تحسن كبير في هذه الحالة خلال عام ١٩٨٨ . فالالتزامات السفر غير المصفاة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ تبلغ قرابة ١٥٢ ٠٠٠ دولار ، بالمقارنة بمبلغ ١٧٨٥ ٠٩٥ دولار في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على الرغم من أن التزامات السفر قد زادت خلال السنة بنسبة ٢٧ في المائة . وقد أبلغنا قسم السفر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه مرتاح لأنّه جرى تطبيق اجراءات وافية بالغرض لضمان التجهيز الآني للتزامات السفر التي لم تتم تسويتها . وهذه الاجراءات تشمل التخويل بنقل سلطة تطبيق اجراءات التحقق والتأكيد فيما يتعلق بقسام السفر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وأخلال اللامركبية في المسؤولية عن بعض أنواع السفر إلى المكاتب الميدانية . وقد أبلغنا بشأن تطبيق هذه الاجراءات قد أدى إلى تخفيف عبء العمل على قسم السفر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخفيضاً كبيراً .

### خصوم حالات الطوارئ

٧٥ - أوصى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين بالكشف عن خصوم حالات الطوارئ الناشئة عن استحقاقات إنتهاء الخدمة التي يتعين على الصندوق أن يدفعها لموظفيه في السنوات المقبلة . واستناداً إلى تقديراتنا ، تبلغ هذه الخصوم نحو ١٨٠ مليون دولار فيما يتعلق بمبلغ العودة إلى الوطن ، ومبلاًغ ٣٩٠ مليون دولار فيما يتعلق بتعويضات إنتهاء الخدمة . ونوصي بأن تقوم الادارة مستقبلاً بإعداد هذه التقديرات وبالكشف عنها في ملاحظة على البيانات المالية .

### حسابات الصناديق الاستثمارية

٧٦ - تنص المادة ٣-٥ من النظام المالي على أنه "لا تقبل الصناديق الاستثمارية إلا على أساس التمويل الكامل" . ومع ذلك فالجدول ٧ في البيانات المالية يبين رصيداً مديينا قدره ٣٩٠٠٣٩ دولاراً في نهاية عام ١٩٨٨ ، وهو رصيد ناتج عن نفقات لمصدقه الأمم المتحدة للسكان على مشاريع ممولة من قبل صندوقين من هذه الصناديق الاستثمارية إلى حين تلقي التبرعات التي أعلنتها الحكومات المعنية . وقد لاحظنا أنه في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ نشأت حالة مماثلة فيما يتعلق بصندوق استثماري آخر له رصيد مديين قدره ٨٩٦٥٩٨ دولاراً . وقد ورد التبرع المستحق السداد خلال عام ١٩٨٨ . وكانت قد أشرنا في تقريرنا السابق إلى أنه ينبغي عدم تكبد أي نفقات قبل إتاحة الأموال بكمالها . وقد وافقت الادارة على هذه الملاحظة التي أبديناها . وبالنظر إلى تكرر هذه الحالة فيما يتعلق بصدوقين آخرين من الصناديق الاستثمارية هذا العام ، نود أن نذكر الادارة بوجوب إنفاذ المادة ٣-٥ من النظام المالي .

### إجراءات المحاسبة والتعليمات

#### قواعد الفصل

٧٧ - تحدد القاعدة ١-١١٤ من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمبادئ التوجيهية التي أصدرها الصندوق للوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة السياسة المحاسبية التي تسري على الإبلاغ عن الالتزامات غير المصفاة . وقد لاحظنا مع التقدير أنه تم إنجاز المبادئ التوجيهية التي أصدرت لاغلاق حسابات عام ١٩٨٨ . والسياسة المحاسبية التي حددها صندوق الأمم المتحدة للسكان مطابقة للسياسة المحاسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي تقتضي تطبيق مبدأ الانجاز على جميع فئات نفقات المشاريع باستثناء المعدات والعقود الباطنية . وقد جرى ، بالتفصيل ،

تناول هذه السياسة وما يترتب عليها ، في رأي المجلس ، من آثار سلبية على سلامية التوجيه المحاسبي للبيانات المالية في تقرير المجلس عن حسابات عام ١٩٨٨ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٢)</sup> . ويجري استعراض هذه المسألة في البرنامج . ويبعدو أن شمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن من المحتمل أن يعمم الحل الذي سيعتمد في نهاية المطاف لنفقات مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٧٨ - وفيما يتعلق بالنفقات الإدارية التي تكبدتها المكاتب الميدانية ، نلاحظ أن ٣٩ مكتباً من المكاتب الميدانية ، من بين ٨٥ مكتباً في المجموع ، لا تقوم بتسجيل الالتزامات غير المتفقة . ويؤدي هذا الإجراء إلى بيان النفقات المبلغ عنها في إطار البرنامج الرابع لميزانية الدعم الإداري والبرنامجي بياناً ناقصاً ، ولئن كان يتعدد التأكيد من مدى هذا النقصان . فالتعليمات التي ترسل إلى المكاتب الميدانية (انظر الفقرة ٩ من الرسالة المؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨) تتضمن خطأ يتمثل في قصر الإبلاغ عن الالتزامات غير المتفقة على الالتزامات التي تكون لا تزال مستحقة السداد في نهاية فترة الستين ، بدلاً من أن تقتضي تسجيلها في نهاية السنة وفقاً لنظام الإبلاغ السنوي المالي الذي يطبقه برنامج الأمم المتحدة للسكان .

#### هيكل مدونة قواعد المحاسبة بالنسبة لنفقات المشاريع

٧٩ - كمتابعة للملاحظات التي أبديناها فيما مضى ، قمنا باستعراض الطبعة الجديدة من "المبادئ التوجيهية المتعلقة بصياغة وتقدير المشاريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان" (الوثيقة UNFPA/CM/88/61 المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨) ، وهي تحل محل المبادئ التوجيهية لعام ١٩٨٦ . وكشف الاستعراض الذي أجريناه أنه لم تدخل تغييرات فيما يتعلق بهيكل سابق (انظر المرفق دال بالنسبة للطبعتين كلتيهما) . وكما سبق أن أوضحنا ، فإن هذا الهيكل لا يتسق ، كما ينبغي ، مع دليل مدونة قواعد المحاسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . ونتيجة لذلك ربما تكون تفاصيل نفقات المشاريع التي يقوم عليها الجدول ٣ مضللة . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد من جديد الملاحظات والتوصيات التي أدرجت في تقرير المجلس عن حسابات عام ١٩٨٧ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفقرة ٦٣) .

الجزء الثاني

المسائل الادارية

مركز السيولة

٨٠ - زاد مركز السيولة للمنظمة بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٨ نتيجة زيادة الايرادات على النفقات بمبلغ ١٠,٨ ملايين دولار في الصندوق العام ومبلغ ٦١ مليون دولار في الصناديق الاستثمارية :

الى ٣١ كانون الاول / ١٩٨٨	٣١ ديسمبر ١٩٨٧	٣١ ديسمبر ١٩٨٦	بدولارات الولايات المتحدة
٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	احتياطي التشغيل
٣١ ٨٩٧ ٧٦٦	٢٤ ٦٢ ٦٠٩	١٥ ٤٨٩ ٥٠٤	رصيد الصندوق العام
٩ ٣٥٢ ٠٣٩	٢٧٠٧ ٥٨٣	٢٤٣٠ ٩٣٦	أرصدة الصناديق الاستثمارية
٨١ ٣٤٩ ٧٩٥	٦٤ ٧٧٠ ١٩٣	٤٧ ٩١٩ ٩٨٠	المجموع

وقد زيد مستوى الرصيد التشغيلي بأكثر رجعه بمبلغ ٣ ملايين دولار ، وبذلك بلغ في عام ١٩٨٨ قرابة النسبة المستهدفة التي حددتها مجلس الادارة لعام ١٩٩٥ وهي ٢٥ في المائة من التبرعات . وبلغت نسبة مركز السيولة ٤٩ في المائة من مجموع نفقات ١٩٨٨ في نهاية السنة . ومن ثم فإن أرقام مركز السيولة المذكور أعلاه تختلف اختلافا كبيرا عن الأرقام التي كشف عنها في الوثيقة DP/1989/43 (الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ١٩٨٨) ، في إطار الجدول ٧ "مركز السيولة" (١١٦,٦ مليون دولار لعام ١٩٨٨) . والسبب في هذا التفاوت هو أن "مركز السيولة" المبلغ عنه في الوثيقة DP/1989/43 يمثل فعلا الأصول الإجمالية للسيولة (أي الأصول غير المضافة مقابل خصوم السيولة) .

ادارة الاستثمارات

٨١ - أبدى مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٨٧ تعليقات على السياسة الاستثمارية للصندوق . وقد استعرضنا تلك المسألة مرة أخرى في عام ١٩٨٨ ونود أن نكرر الملاحظات التالية :

(ا) لا تزال نعتقد بأن تنفيذ ادارة الاستثمارات يمكن الاضطلاع بها على خير وجه لو أوكلت الى الوحدة المتخصصة في برنامج الامم المتحدة الإنمائي بدلاً من توزيعها على ثلاث مؤسسات مختلفة (صندوق الامم المتحدة للسكان ، والامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي) . وتتطلب سلامة المعاملات وادارة النقدية في الوقت الحالي تنسيقاً مكثفاً . وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي يواجه نفس نوع مشاكل ادارة النقدية التي يواجهها صندوق الامم المتحدة للسكان ، وأن برنامج الامم المتحدة الإنمائي يقوم بالفعل بمسك حسابات صندوق الامم المتحدة للسكان وحساباته المصرفية واستثماراته ذات الابل القصير جداً .

(ب) أن المبادئ التوجيهية الاساسية لادارة النقدية لا تزال مفقودة لدى صندوق الامم المتحدة للسكان . وتشمل النقاط الرئيسية التي ينبغي معالجتها التنبؤات بالايرادات والمدفوعات النقدية ، والتنبؤات بالتدفقات الى الداخل والتدفقات الى الخارج حسب العمدة ، وتحديد الاستراتيجية المتعلقة بالصرف والاستثمار لسد الفجوات الموجودة بين التدفقات الى الداخل والتدفقات الى الخارج ، ووضع اجراءات تتعلق بادارة النقدية (عدد المصارف الرئيسية التي يمكن التعامل معها وتقديم العطاءات لمعاملات الصرف وحدود المخاطرة الائتمانية التي تتضمنها المصارف معتبراً عنها بالدولار وبالنسبة المئوية من اجمالي الاصول ، وتحديد اجراء للبلاغ عن كل عملية على حدة . وعن مجمل العمليات لتقدير نتائج الاستراتيجية المقترنة) . وينبغي تحديد هذه المبادئ التوجيهية بالتعاون مع خزانة برنامج الامم المتحدة الإنمائي وتنفيذها من قبل هذه الأخيرة تحت الاشراف العام لصندوق الامم المتحدة للسكان .

(ج) وفي غياب هذه المبادئ التوجيهية ، يجب أن نؤكد أن السياسة الحالية لادارة النقدية يتشاراً عنها تعرّف لا ضرورة له لمخاطر التحويل وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات السوقية المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية الشديدة التقلب . ونحن نرى أن ذلك يتعرض لمخاطر التحويل ، التي لا يمكن تفاديتها ، ينبغي تقليله الى الحد الأدنى في منظمة مثل صندوق الامم المتحدة للسكان ؛

(د) وفيما يتعلق بادارة المخاطر الائتمانية ، لاحظنا ، على سبيل المثال ، أن عدم وجود حدود مقررة مسبقاً من قبل المصارف ، أدى الى نشوء حالة حاز فيها مصرف صغير على ٤٠ في المائة من مجموع الودائع لاجل لصندوق الامم المتحدة للسكان ، حتى نيسان / ابريل ١٩٨٩ ؛

(٥) وعلى الرغم من أن الأجل المتوسط لاستحقاق استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان قد زاد قليلاً ، إلا أنها لا تزال نعتقد أنه يمكن زراعته بفارق زيادة الإيرادات من الفائدة إلى الحد الأقصى . وينبغي الإشارة إلى أن السيولة والاستثمارات كانت في نهاية ١٩٨٨ تمثل ٧٠ في المائة من النفقات الإجمالية لعام ١٩٨٨ . وبحلول نيسان / أبريل ١٩٨٩ ، لم تزد مدة الاستثمار ذي الاستحقاق الأطول أبداً عن أربعة أشهر .

### التكاليف التشغيلية

٨٣ - تشمل التكاليف التشغيلية نفقات الميزانية على الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج وتكاليف الدعم البرنامجي المدفوعة للوكالات المنفذة .

### نفقات ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج

٨٣ - تحستت الاجراءات المتعلقة بالميزانية بشكل كبير في عام ١٩٨٨ ، تنفيذاً للتوصيات السابقة للمجلس : فالمحصلات من الميزانية وملاك الموظفين ووشقة تلخيم الميزانية لفترة السنتين "بالصيغة التي أقرها مجلس الإدارة" تصدر الان بانتظام وتتوفر الأساس للمراقبة بالميزانية . ويبدو أن تنفيذ هذه الاجراءات يعتبر مرضاً في المقر . إلا أنه لوحظ بعمر أوجه الضعف في أداء وظيفة التصديق على المعيد الميداني . وقد وثقت أوجه الضعف هذه في رسائل متفصلة وجهت إلى الادارة ، ونرى أنه ينبغي معالجتها في إطار تنفيذ الاتفاق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العلاقات المالية بين المنظمتين (انظر الفقرتين ٧٨ و ٩٥) .

٨٤ - يرد في الجدول التالي ملخص للتغيرات في نفقات ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج :

	النفقات الإجمالية		
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
البرنامج الأول	٢٣٢٥	٢٣٢٠	٢٣٠٩
البرنامج الثاني	٥٩٢١	٥٩٢٣	٤٧٣
البرنامج الثالث	٨١٦٩	٨٤٥٢	٨٤٦٧
المجموع في المقر	١٣٩	٩٧٦	٢١٥
البرنامج الرابع	٨١٠	٨١٢	٥٧٦
(الموكلات)	١٨٠	١٧١	٧٦٧
الميداني(٢)	٠١٥	٠١٠	٨٦٤
المجموع الكل	٣١٩	٣٥٦	٣٧٩
	٩٩١	٨٧٩	٣٥٢
	٢٣٧٩	٣٧٦	٧١٦
	٢٨٧٠	٢٨٧١	٩٧١
	٣٥٦	٣٦٧	٣٦٧
	٩١	١٦٣	١٦٣
	١٠٦	١٢٣	١٢٣

وفي إطار الزيادة العامة البالغة ١٠,٩ في المائة ، زاد البرنامجان الأول والثاني في المقر بأكثر مما زاد البرنامج الميداني (البرنامج الرابع) بدرجة كبيرة ، في الوقت الذي انخفض فيه البرنامج الثالث في المقر (التخطيط البرنامجي والتقييم والرصد) . ولا يبدو أن هذه التغييرات تتفق مع توصيات مجلس الادارة أو السياسة المعلنة للادارة الرامية إلى تعزيز المكاتب الميدانية وقدرات الصندوق التقنية وفي مجال الرصد . ويبدو من تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩١-١٩٩٠ أن الاتجاه الذي تم تحديده أعلاه سوف يستمر اثناء فترة السنتين القادمة .

٨٥ - كانت التغييرات في إجمالي التكاليف التشغيلية ، كما تم تحديدها أعلاه ، كما يلي :

<u>١٩٨٨</u>	<u>١٩٨٧</u>	<u>١٩٨٦</u>
(بدولارات الولايات المتحدة)		
٢٨٧٠١٣١٩	٢٥٨٧٩٩٩١	٢٣٧٣٩٥٢٦
<u>٣٠٤٥٦٣٧</u>	<u>١٤٧٧٢٨٨</u>	<u>١٥٦٠٣٦٦</u>
٢٦٦٥٥٦٨٣	٢٤٤٠٢٧٠٣	٢٣١٦٩١٦٠
١٠٧٣٤٣٨٩	٩٠٨٦٥٣٨	٨٢١٣٨٢٦
-	-	٦١١٦٠٠
<u>٣٧٣٨٠٧١</u>	<u>٣٣٤٨٩٣٤١</u>	<u>٣١٠٩٤٤٨٦</u>
١١,٦ +	٧,٧ +	
المائة	المائة	

النفقات الإجمالية للخدمات الادارية  
وخدمات دعم البرامج  
مطروحا منها : القروض والإيرادات  
صافي نفقات خدمات الدعم الاداري  
والبرامجي  
تكاليف الدعم البرامجي  
وظائف المقر المحمولة على المشاريع  
مجموع التكاليف التشغيلية  
التغييرات

#### الفعالية من حيث التكلفة

٨٦ - استخلص الجدول الوارد أدناه من البيانات المالية الصندوق الامم المتحدة للسكان لعام ١٩٨٨ ، ليبيان التغييرات التي حدثت في نسبة التكاليف التشغيلية إلى مجموع النفقات البرنامجية .

<u>١٩٨٨</u>	<u>١٩٨٧</u>	<u>١٩٨٦</u>	
	(بدولارات الولايات المتحدة)		
١٣٩ ٨٢٣ ٤٩٨	١٠٦ ٩٨٧ ٥٦١	١٠١ ٢٨٣ ٨٧	النفقات البرنامجية
٣٧ ٢٨٠ ٠٧١	٣٣ ٤٨٩ ٣٤١	٣١ ٠٩٤ ٤٨٦	مجموع التكاليف التشغيلية
٣٠,٧ في المائة	٣١,٣ في المائة	٣٨,٩ في المائة	مجموع التكاليف التشغيلية /
			نفقات المشاريع

وقد انخفضت نسبة التكاليف التشغيلية الى النفقات البرنامجية في عام ١٩٨٨ نتيجة للزيادة الكبيرة في انجاز البرامج . بيد أن الاتجاهات المبينة أعلاه تستند الى ارقام متحفظة ، نظراً لأن التكاليف التشغيلية ربما قُيمت باقل من قيمتها نتيجة لأن جزءاً من هذه التكاليف قد بلغ عنه بوصفه نفقات برنامجية (انظر الفقرات من ٦٠ الى ٦٢) .

#### الخدمات الممولة من المشاريع في المقر

٨٧ - قرر مجلس الادارة بمقرر ٣٥/٨٦ أن تشتمل ميزانية فترة الستين على بيان شكري بالخدمات المتوقعة الممولة من المشاريع في المقر وكذلك على "معلومات مفصلة بشأن استخدام أموال المشاريع في الانشطة الواقعة في المقر" . واشتملت التفاصيل على : "عنوان المشروع ورموزه ومدته وميزانيته ، وعنوان ومدة الوظائف التي تدوم لأكثر من ستة أشهر ، إضافة إلى جميع النفقات ذات الصلة أو النفقات الأخرى ، أي خدمات الخبرة الاستشارية القصيرة الأجل وايجار المكاتب وتكاليف السفر وما إلى ذلك" ، إضافة إلى بيان واضح لسبب عدم امكانية تمويل هذه الانشطة من ميزانية فترة الستين" . ولأول مرة في عام ١٩٨٨ ، قدم مرفق لـ "تقديرات الميزانية المنقحة لفترة الستين" . (انظر ٣٩/١٩٨٨-١٩٨٩) وفقاً لمقرر مجلس الادارة رقم ٣٥/٨٦ . وكما ورد التفصيل في موضع سابق من هذا التقرير (انظر الفقرة ٦٢) ، فإننا نرى أن هذا المرفق لم يكن شاملاً ، وهو أمر يعزى إلى حقيقة أن الادارة فسرت القرار ٣٥/٨٦ بأنه لا يتطلب بياناً إلا للمشاريع التي توفر التمويل للوظائف التي تدوم لأكثر من ستة أشهر ، فإذا أخذ المرء بهذا التفسير فإن المرفق الذي أصدرته الادارة في عام ١٩٨٨ سيكون شاملاً ، بقدر ما استطعنا التتحقق منه . بيد أن هذا التفسير ، على ما يبدو ، ليس له ما يؤيده من نص القرار ٣٥/٨٦ الذي أشرنا إليه أعلاه . ولذلك فقد أوصينا بالتقيد الصارم بالقرار ٣٥/٨٦ في المستقبل .

٨٨ - وعلقت الادارة كما يلي : "إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ، اذ يضع في اعتبار خلفية المناقشات التي قادت الى اتخاذ مقرر مجلس الادارة ٣٥١٨٦ ، يفسره بأنه لا يستلزم إلا الإبلاغ عن المشاريع التي تدوم الوظيفة فيها لأكثر من ستة أشهر ، بالإضافة إلى جميع النفقات ذات المدة أو النفقات الأخرى ، أي خدمات الخبرة الاستشارية القصيرة الأجل وايجار المكاتب وتكليف السفر وما شابه ذلك . أما اذا قدم مجلس الادارة تفسيراً مختلفاً يتفق مع التفسير الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يعمل في المستقبل على تعديل المعلومات التي ترافق بوثيقة الميزانية تبعاً لذلك .

### خدمات المعلومات الادارية

٨٩ - أجرينا استعراضاً لوظيفة ونظم التجهيز الالكتروني للبيانات ، اشتتمل على فحص للتنظيم والأنشطة الحالية لوحدة خدمات المعلومات التنظيمية ، وتحليل وتقييم لإجراءات التخطيط الطويلة المدى والقصيرة المدى وعلى استعراض للنقل الآلي للبيانات المحاسبية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

### تكليف التجهيز الالكتروني للبيانات

٩٠ - لا تحدد تكليف التجهيز الالكتروني للبيانات بهذا الوصف في ميزانية الخدمات الادارية وخدمات دعم البرامج . ولذلك يصعب لغاية وضع تصور شامل لهذه التكاليف التي لا تشكل بحداً يرصد بشكل منتظم وواضيق . وقد أوصينا باتخاذ إجراء ملائم لذاك الفرض .

٩١ - وفضلاً عن ذلك ، ليس من الممكن تقييم التكاليف الفعلية التي يتتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات لصندوق الأمم المتحدة للسكان . ومن أجل مقارنة التكاليف والخدمات المقدمة ، أوصينا كذلك بتقديم بيان مفصل بالمهام المنجزة على الحاسبة الالكترونية الكبيرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . فذلك سيساعد في توضيح المفاوضات بين المؤمنتين لتحديد "الإعانة المالية" التي تدفع سنوياً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

### نظم التجهيز الالكتروني للبيانات

٩٢ - كشف استعراض النظم الحالية للتجهيز الالكتروني للبيانات وجود تشكيلاً كبيرة من المكونات المادية ولبرامج الحاسوب الالكترونية المستخدمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان . وقد حددنا أربعة نظم مختلفة تستخدمنا حالياً في إدارة المشاريع

باستخدام نظم تشفيل غير متسقة . ونتيجة لذلك ، فإن النظام الحالي للتجهيز الالكتروني للبيانات ليس فعالا تماما بالقياس الى التكاليف مما يدعو الى زيادة كفاءته . وقد تم توجيه اهتمام الادارة الى العيوب الرئيسية التي حدثت في مجال نظم ميزنة المشاريع ، ووافقت الادارة على وجهات نظرنا ، وأوضحت أنها كانت قد أعدت "استراتيجية للتشفيل الالكتروني في المكاتب" ، بما في ذلك وضع نظام للمعلومات الادارية" لعرضها على مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ للموافقة عليها .

٩٣ - وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الاستراتيجية تحسنا عن الاستراتيجية السابقة (التي رفضها مجلس الادارة في عام ١٩٨٨) ، فإنها لا تزال تشمل بعض أوجه الضعف التي تم تحديدها في الخطة الطويلة الأجل السابقة . ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

(أ) غياب التنسيق بين هذه الخطة والإجراءات التي سبق أن اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، سواء في المقر أو في الميدان . ومثل هذا التنسيق مطلوب بشكل خاص في مجالات شؤون الموظفين والمالية حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مقررات واجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان . وكمثال على ذلك ، نسود أن نشير الى أن الحاجة الى وضع نظام محاسبة جديد للمكاتب الميدانية أمر مشكوك فيه تماما ، نظرا لأن مثل هذا البرنامج متوفّر بالفعل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وما يذكر بهذه المناسبة أن تنفيذ هذا البرنامج قد أدى الى نشوء مشاكل ورد تفصيلها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٨ ، وواضح أن من النكمة الاستفادة من تلك التجربة في وضع برنامج محسن مشترك للحسابات الالكترونية بين المنظمتين .

(ب) لا يتوفّر تحليل للتكاليف والمنافع مقترب بالخطة الطويلة الأجل الجديدة . وقد اقتصرت الادارة على الاشارة الى أن المنافع التي تعود من تنفيذ النظام المقترن "يتوقع لها أن تكون ذات أهمية كبيرة لصندوق الأمم المتحدة للسكان" وذلك من ناحية أن الموظفين سوف يظلون في وضع مستقر نسبيا في حين أن الموارد القابلة للبرمجة سوف تزداد بدرجة كبيرة . إلا أنها لاحظنا في هذا الصدد أن تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (انظر ٤١/DP/1989) تتوقع زيادة في حجم تكاليف الموظفين نسبتها ١٢,٤ في المائة في مقابل زيادة في الإيرادات نسبتها ٣٠,٧ في المائة . ويصعب إجراء تقييم بشأن التكاليف لعدم وجود استعراض شامل للتكاليف الحالية للتجهيز الالكتروني للبيانات وللبدائل المختلفة فيما يتعلق بالمكونات المادية والبرامج .

**العلاقة بين صندوق الامم المتحدة للسكان  
وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي**

٩٤ - أجرينا استعراضاً لاتفاق حزيران/يونيه ١٩٨٨ بشأن تقديم الخدمات المالية وذلك تنفيذاً لطلب اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية . كما استعرضنا العلاقة مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مجال ادارة شؤون الموظفين .

**الخدمات المالية**

٩٥ - لاحظنا مع التقدير أن اتفاق حزيران/يونيه ١٩٨٨ قد عالج العديد من أوجه الضعف التي حدثت في تقاريرنا السابقة وهي :

(أ) يشتمل الاتفاق على تفویق رسمي للمسؤولية من المدير التنفيذي إلى مدير الشعبة المالية ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي لإعداد البيانات المالية (باستثناء جداول معينة) وحفظ سجلات الحسابات ؛

(ب) يوضح الاتفاق دور كل من صندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمراقبة بالميزانية والمحاسبة : فقد أصبح الصندوق مسؤولاً عن المراقبة الموضوعية بالميزانية وبعد التصديق على جميع التزاماته ومدفوّعاته عدا التفقات المتعلّقة بالسفر والتکاليف العامة للموظفين التي يقوم بالتصديق عليها ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛ أما ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي فمسؤول عن المراقبة الرسمية للقيود المحاسبية .

(ج) فيما يتعلق "بالإعانة المالية" بشأن الخدمات المقمنة والتي يتلقاها ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي من صندوق الامم المتحدة للسكان ، ينص الاتفاق على إجراء استعراض منتظم لتطبيق المنهجية لتحديد تلك "الإعانة المالية" في بداية كل دورة من دورات الميزانية . وتعتقد أن مثل هذا الاستعراض ملائم للغاية وأنه ينبغي تعين فرقة عمل خاصة لهذا الغرض .

(د) ورد في مكان سابق من هذا التقرير بيان مفصل بأوجه القصور في الترتيبات الحالية لادارة النقدية (انظر الفقرة ٨١) .

(٥) على الصعيد الميداني ، يتطلب تنفيذ الاتفاق اصدار تعليمات معينة ، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي : أداء وظيفة التصديق ؛ وضع اعتمادات ومخصصات المكاتب الميدانية التابعة لصندوق الامم المتحدة للسكان في اعتبار من قبل موظفي المالية والحسابات في برنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛ وتسجيل البندود غير المدفوعة تجبيلا صحيحا ؛ والخطأ في تحويل النفقات .

وجميع أوجه القصور هذه في الاجراءات الحالية ثُبتت في رسائل مستقلة وجهت الى الادارة . ويجب ملاحظة أن معظم أوجه الضعف هذه في المراقبة بالميزانية قد لوحظت أيضا في المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وأنه يتبعين اتخاذ اجراء تصحيحي مشترك .

#### ادارة شؤون الموظفين

٩٦ - علق المجلس في تقارير سابقة على عدم وجود اتفاق رسمي يبين مسؤوليات صندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بادارة شؤون الموظفين . وإحدى نقاط الضعف في الترتيبات غير الرسمية الحالية أن التعاقدات والتعيينات والترقيات وغير ذلك من قرارات شؤون الموظفين تتعرض للتأخير في اتخاذها فترات طويلة وتؤدي الى اتخاذ تدابير مؤقتة لا تتفق مع النظام الاداري للموظفين والنظم المالي . وهناك وجه ضعف آخر هو محدودية الدور الموكل لفرع شؤون والنظم المالي . وكمثال على ذلك ، يجدر ذكر أن مراقبة حضور الموظفين وعملهم الاضافي والجازات لهم يقوم بها برنامج الامم المتحدة الإنمائي في حين أن من البديهي أن هذه المهام يمكن الاضطلاع بها على نحو أكثر فعالية في الموقع . وأكدت الادارة أن تقريرا شاملا يوفر الإطار للمفاوضات بين المنظمتين قد أعد بالفعل من قبل أحد الخبراء الاستشاريين وأن من المتوقع التوصل في القريب العاجل الى اتفاق مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي بشأن تلك المسألة .

#### ادارة البرامج

#### الإذن بتخصيص الأموال للمشاريع

٩٧ - تلبية لتوصيات سابقة تقدم بها المجلس ، أقر مجلس الادارة في عام ١٩٨٨ ، بناء على توصية المدير التنفيذي ، إجراء جديدا للإذن بتخصيص الأموال للمشاريع . وفي رأينا أن هذا الإجراء الجديد يمثل تحسنا كبيرا على الإجراء السابق له من حيث أنه يتيح على وضع تحديد جيد "القفز البرنامج" . ويشكل "قفز البرنامج" مستوى مأذون به

لمخصصات المشاريع لكل سنة ويقره مجلس الإدارة قبل بداية السنة التي يطبق فيها . وقد حددت أيضا "سلطة اعتماد البرامج" بموردة أكثر وضوحا وكذلك طريقة حسابه على مدى السنوات المتعاقبة التي تشملها خطة العمل . بيد أن تنفيذ ذلك الإجراء الجديد في عام ١٩٨٨ لم يكن مرضيا تماما للاسباب التالية :

(ا) لم ينعكس الإجراء الجديد بعد في الأنظمة والقواعد المالية التي يتبعها تعديلها وفقا لذلك ،

(ب) تظهر تقديرات "الموارد الجديدة القابلة للبرمجة" عرضة لاختلافات واسعة النطاق من سنة إلى أخرى دون مبررات ظاهرة . وتعرف "الموارد الجديدة القابلة للبرمجة" على أنها الإيرادات مخصوصا منها التكاليف التشغيلية والإضافات إلى الاحتياطي التشغيلي . إلا أنه من المقدر أن ترتفع الزيادة في التكاليف التشغيلية ، من ١١,٦ في المائة في عام ١٩٨٨ (بالمقارنة بعام ١٩٨٧) إلى ٢٧,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ (بالمقارنة بعام ١٩٨٨) .

(ج) لا يرد تقدير للمبالغ المرحللة من السنة السابقة ،

(د) مخصصات المشاريع تتجاوز كثيرا سقف البرنامج خلال السنة ، مما يتعارض مع القاعدة ١٠٨ - ١ من النظام المالي (لا يجوز أن تتجاوز المخصصات المستوى المأذون به في أي وقت) . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مجموع مخصصات عام ١٩٨٨ في نهاية السنة كانت في حدود سقف البرنامج لعام ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ، أوضحت الإدارة أنها تنوى تعديل القاعدة ١٠٨ - ١ من النظام المالي للتكييف مع الممارسة الحالية . وقد أوصى المجلس بالفعل ، ولا يزال يوصي ، بعدم إجراء مثل هذا التغيير الذي من شأنه أن يشكل ضمئيا خطرا حقيقيا يتمثل في تجاوز النفقات سقف البرنامج في نهاية السنة ، لاسيما بالنظر إلى أن النفقات كثيرا ما تتجاوز المخصصات (وإن كان بمبالغ لا تذكر حتى الآن) .

٩٨ - وأيا كانت الصعوبات التي كان من المتوقع مصادقتها في تنفيذ الإطار الموافق عليه مؤخرا للإذن بتخصيص الأموال للمشاريع ، شعر المجلس بقلق عندما علم أنه من المقرر أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ إطار آخر يختلف تماما عن الإطار الحالي (انظر الوثيقية ٣٤/١٩٨٩/DP) وبموجب هذا الإطار

المقترح ، يمنع المدير التنفيذي "سلطة للإنفاق على البرامج" لن تشكل بآي حال من الأحوال مستوى مأذون به لمخصصات البرامج يحدده مجلس الإدارة حيث أن :

(١) الارصدة المتراكمة "والمرحلة" من السنوات السابقة لن تكون بعد ذلك مدرجة في سلطة الإنفاق الممنوحة للمدير التنفيذي ،

(ب) سيأذن مجلس الإدارة بم مستوى من الإنفاق الفعلي يتم بلوغه في نهاية السنة ، بدلًا من تحديد الحد الإجمالي على مخصصات المشاريع طوال السنة . وتمشيا مع التغيرات المقترحة ، يقدم صافي " McConnell's program " لعام ١٩٩٠ إلى مجلس الإدارة لاعتماده .

وفي هذا الصدد ، نود أن نشدد على أن الإطار المقترن يمثل خروجا على المادتين السابعة والثامنة من القواعد المالية والنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تحدد استخدام المقترن للموارد وإجراءات تخصيص الأموال لأنشطة البرنامجية .

مؤشر استخدام الموارد  
٩٩ - كما أشار المجلس في تقريره السابق ، فإن مؤشر استخدام الموارد هو نسبة بالفترة الراهنة ، وإن كانت غير دقيقة ، لرصد تنفيذ البرامج . وللمرة الأولى في عام ١٩٨٨ ، أوجدت администрации "معدل استخدام للموارد" يعرف على أنه نسبة النفقات في نهاية السنة إلى مجموع الموارد القابلة للبرمجة حسب تقديرها في بداية السنة . ونود أن نكرر أنه لكي تكون هذه المعلومات ذات مفهوم ، ينبغي إيلاء قدر كبير من الاهتمام لوضع تعريف للنسبة ( أي عناصر "مجموع الموارد القابلة للبرمجة " وتاريخ تقييم هذا الرقم ) واستخدامه بصورة ثابتة على مر الزمن ، حيث أنه من المرجح أن تنتهي عن إجراء أي تغيير في العناصر المكونة له اختلافات هامة في الأرقام المبلغ عنها .

#### تخصيص الأموال للبلدان ذات الأولوية

١٠ - تم وضع نظام "البلدان ذات الأولوية" منذ ثمانية أعوام وجرى تطبيقه في عام ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٨٨ ، كانت هناك "بلدان ذات أولوية" في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة أو أكثر لا يزال يحصل أقل من مليون دولار لكل منها . وعلاوة على ذلك ، كانت مخصصات عام ١٩٨٩ ، بالنسبة لخمسة من هذه البلدان : (تشاد والسنغال وغينيا وكوت ديفوار ومدغشقر) ، أقل كثيرا مما كانت عليه في عام ١٩٨٨ : أقل بنسبة ٣٦ في المائة بالنسبة للسنغال ، وأقل بنسبة ٨٨ في المائة

بالنسبة لتشاد وذلك في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وبما أن المخصصات حسب البلدان في بداية السنة تكون عادة أعلى بكثير من النفقات الفعلية في نهاية السنة ، فإن الاتجاه الحالي للنفقات البرنامجية للصندوق في تلك البلدان لا يبدو متماشيا مع نظام "البلدان ذات الأولوية" بمفهومه عامه وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بصفة خاصة .

١٠١ - وأوضحت الادارة أن مخصصات عام ١٩٨٩ قد رفعت في وقت لاحق بالنسبة للسنغال ومدغشقر وأنه من المقرر تقديم برنامج جديد بمبلغ ٤,٥ مليون دولار (١٩٨٩ - ١٩٩٣) إلى مجلس الإدارة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ بالنسبة لتشاد . إلا أن هذه الأمثلة تشير على ما يبدو بعث الشكوك فيما يتعلق بمعنى نظام "الأولوية" الذي أنشأه منذ ثمان سنوات ، والذي لا ينبعك دائما في تخصيص الموارد البرنامجية حسب البلدان .

#### شبكة الإعلام والعلاقات الخارجية

١٠٢ - اطلعنا باستعراض محمد لانتشطة شبكة الإعلام وال العلاقات الخارجية ، وترد أدناه نتائجه بالتفصيل .

#### ادارة المشاريع

١٠٣ - كثيرا ما يُقطع بالاجراء نفسه في إطار مشاريع متعاقبة ذات أسماء وأرقام هوية ومدد مختلفة دون أي مبرر معروف لهذه التغيرات ؛ ويترتب على هذا حدوث تشويش كبير في المعلومات المبلغة إلى مجلس الإدارة و يجعل من الصعب تتبع أي نشاط معين على مر الزمن . وما يدعو إلى مزيد من القلق أنها لاحظنا أن انعدام التماسك هذا قد يخفى زيادات كبيرة في التكاليف : من الأمثلة التي توضح ذلك مراجعة حسابات خمسة المواد البصرية ووسائل الإعلام (زيادة بنسبة ٧٤ في المائة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٨) والمنشورات المتصلة بالسكان (زيادة بنسبة ٣٧ في المائة على مدى الفترة نفسها) .

١٠٤ - وعلى نفس المنوال فإن النشاط قد يمتد ليشمل مشاريع مختلفة ، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى عدم الدقة في عملية الإبلاغ . وعلى سبيل المثال ، فقد لاحظنا أن المشروع المعروف "التقرير المتعلقة بحالة السكان في العالم لعام ١٩٨٨" أظهر أن ٦١ في المائة فقط من إجمالي النفقات يتصل بإنتاج هذا التقرير ، أما النسبة المتبقية وهي ٣٩ في المائة فهي "مبعثرة" على عدد من ميزانيات المشاريع المختلفة . ونتيجة

لذلك ، لم يبلغ عن زيادة بنسبة ٤٧ في المائة في تكاليف هذا التقرير بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وقد أبلغت الإدارة بصورة مستقلة عن عدد من الأمثلة المشابهة المستخرجة من "التقرير المدير التنفيذي عن الاعتمادات المرصودة للمشاريع في عام ١٩٨٨" . وكشف فحص عينة من النفقات المحمولة على المشاريع عن عدة حالات من الانفاق الزائد وعديد من حالات القيد الخطأ .

١٠٥ - وفي حين أن الادارة عملت في السابق على تدعيم إدارة المشاريع الاقليمية ، التي تشكل مشاريع شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية جزءاً هاماً منها ، فإنه لم تتخذ آية تدابير محددة وقت قيامنا بمراجعة الحسابات .

#### تعميم منشورات شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية

١٠٦ - لا تقوم الشعبة بتقييم أكثر المنشورات التي توزعها في جميع أنحاء العالم بهدف تعديل محتوياتها وحجم طبعاتها . وفي أعقاب ملاحظات أبديت في السابق ، كلف خبير استشاري بإجراء دراسة استقصائية لقراء المنشورين المعذونين "Population" و "Populi" إلى حد أنه لم يكن من الممكن الخروج بأي استنتاج ذي مغزى إلا فيما يتعلق بضعف الاهتمام الذي أشارته بين من وجه إليهم الاستقصاء .

#### التنسيق مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالمائة العامة للأمم المتحدة

١٠٧ - على الرغم من إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين مندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، لا يزال التنسيق مع الإدارة ضعيفاً . فعلى سبيل المثال ، نود أن نشير إلى أن جائزة السكان لعام ١٩٨٧ قد خصمت على أساس احصاءات اختلفت اختلافاً كبيراً عن الاحصاءات التي نشرتها الإداره . وبما أن احصاءات الإداره معترف بها داخل الأوساط العلمية الدولية ، وبما أن مندوق الأمم المتحدة للسكان هو منظمة تابعة للأمم المتحدة ، فقدلاحظنا بدهشة أن الإداره اقتصرت في اياضها على القول بأن "ثمة عدة حالات لا تكون فيها احصاءات الحكومة واحصاءات الامم متطابقة بالضرورة" .

#### العقود المبرمة باسم شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية

١٠٨ - أظهر استعراض للعقود التي منحتها الشعبة حالات تجاهل متكررة للنظام المالي للمصدق : وتشمل الأمثلة على ذلك منح عقود تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار دون عطاءات

ومنح عقد تتجاوز قيمته ٤٠٠٠ دولار دون عرضه مسبقاً على لجنة العقود لاستعراضه . كذلك فإن الشعبة تعتبر ، خطأ ، بعض الشركات التي من الثابت أنها ذات صبغة تجارية ، مثل شركة New Internationalist Broadcasting System Inc. أو شركة Publications Limited Turner ، أنها منظمات غير حكومية ، وذلك بهدف التحايل على الاجراءات التعاقدية (الدعوة إلى تقديم عطاءات ، والاستعراض من قبل لجنة العقود) وتبلغ قيمة العقد في الحالة الأولى ٣٠٠٠٠ دولار وفي الحالة الثانية ، منذ عام ١٩٨١ ، ٧٥٠٠٠ دولار . وقد ارتأت الادارة أن توضح أن "اجراء تقديم عطاءات في مثل هذه الحالات غير مناسب" ، ولم تزودنا بالمعلومات ذات الصلة للتحقق من النطاق الكامل لهذه الممارسة . ونحن نرى أن هذا الإيضاح في حد ذاته "غير مناسب" .

١٠٩ - وكان تعليق الادارة كما يلي : "تحيط علما بالتعليق الذي أبداه المجلس ومفاده أن ثمة حالات لم تلتزم فيها شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية التزاماً تاماً بالإجراءات التعاقدية القائمة . وقد يرجع ذلك إلى أن الاجراءات التعاقدية الحالية قد لا تكون ملائمة لتلبية الاحتياجات الفريدة من نوعها للعقود المتعلقة بالمنشورات والمنتجات السمعية البصرية . وبالتالي ، فإن المندوب سيقوم باستعراض الممارسات والإجراءات المعمول بها في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بهدف وضع إجراءات تعاقدية خاصة به تنظم المنشورات والمنتجات السمعية - البصرية ، إذا ما رأى ذلك مناسباً" .

### **العلاقة مع الوكالات المنفذة**

#### **وكالات الأمم المتحدة**

١١٠ - أظهرت زياراتنا للمكاتب الميدانية أن العلاقات مع الوكالات المنفذة على الصعيد الميداني ، وفي بعض الأحيان على صعيد المقر ، تشير عدداً من الأسئلة فيما يتعلق بدفع تكاليف الدعم . وقد تم تفصيل هذه الملاحظات في رسائل مستقلة موجهة إلى الادارة . ونحن نرى أن من المناسب تلخيص جوهر هذه الرسائل في هذا التقرير للنظر فيه في المستقبل .

١١١ - وحثت فيما يتعلق بالمشاريع أو أجزاء المشاريع التي لا تنفذها الحكومة أو المندوب ، كثيراً ما يكون المكتب الميداني مشاركاً بدرجة كبيرة في التنفيذ الفعلي . وعليه ، فإن المكتب الميداني يوفر مجموعة واسعة من الخدمات تتراوح بين القيام بالإجراءات المتعلقة ببنفيقات المشاريع المتکبدة محلياً وتسلیم المعدات . والسبب الرئيسي لهذا الوضع هو وجود مكتب تابع للمندوبي في البلد ، في حين لا توجد مثل هذه

المكاتب لمعظم الوكالات ، ويبدو أن هذا الوضع يدعو إلى التشكيك في جدوى الرسم الموحد المتعلق بتكليف دعم البرامج والذي تتلقاه الوكالات المنفذة من الصندوق وهو رسم نسبته ١٣ في المائة .

١١٢ - وعلاوة على ذلك ، يبدو أنه في عدد من الحالات ، كان من الممكن الحصول على المعدات عن طريق الوحدة المتخصصة في مقر الصندوق ، ولا سيما عندما تكون تلك المعدات متصلة بتنظيم الأسرة أو أنشطة سكانية يكون للوحدة فيها سجل طويل من الخبرة ومن شأن هذا الإجراء أن يكون أسرع وأكثر اقتصادا . وفي إحدى الحالات التي كان الأمر فيها يتعلق بأحد المكونات الهامة من المعدات ، حسبنا أن الشراء المباشر عن طريق الوحدة التابعة للصندوق كان من شأنه أن يحقق وفورات قدرها ٤٧٠ ٠٠٠ دولار ، وهو مبلغ يزيد على ثلاثة أمثال التكاليف السنوية للمكتب الميداني في ذلك البلد .

١١٣ - أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المقار ، فإن استعراضنا للمشاريع الأقليمية قد كشف عن أن ١٥ مشروعًا من هذه المشاريع على الأقل ، وهي مشاريع أرسلت قائمة بها بصورة مستقلة إلى الإدارة ، انطوت بصورة حصرية على دفع تكاليف الوظائف وتكليف السفر للموظفين الدائمين العاملين في مقار الوكالات المنفذة : ومن ثم فقد زود الصندوق إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة لlagذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، بـ ٢٨ وظيفة دائمة من الفئة الفنية بتكلفة بلغت ٤ ملايين دولار في عام ١٩٨٨ . وبisher وجود هذه الترتيبات مسألتين :

(أ) أن الأمر لا يقتصر على قيام الصندوق بدفع تكاليف موظفي الفئة الفنية الذين يدعمون ويكملون الملك العادي للوكالة ، بل انه يدفع أيضًا لمعظم هذه الوكالات نسبة الـ ١٣ في المائة التي "تمثل تكاليف دعم البرامج" التي تنشأ عن نفقات المشاريع هذه . وهذا "التكميل" لتكاليف الدعم هو في رأينا موضع شك كبير وينبغي وقفه فوراً .

(ب) إن الإبلاغ عن هذه النفقات على أنها نفقات برنامجية ، يبدو أيضًا مثاراً للشك . فبعض هذه المشاريع أساساً (ولكن ليس بصورة حصرية) مشاريع للبحث ، بينما أنها في معظمها تموّل أنشطة الدعم التقني ، التي يتبغي أن يقطع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه أو التي يتبغي تمويلها من تكاليف الدعم العادي المترافق مع الوكالات . وأوضحت الإدارة أن هذه المشاريع جزء من ولايتها المتعلقة بتعزيز

قدرات منتظمة الامم المتحدة في مجال السكان وتنظيم الاسرة وبدعم التنسيق في مجال التخطيط والبرمجة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣) . غير أن الادارة ردت أيضاً بأنه "كان من الضروري للصادق والوكالات المختصة الاحتفاظ بهذه المشاريع حيث أن مستوى تكاليف الدعم البرنامجي المدفوع للوكالات ، مقابل تنفيذها للمشاريع اقلية وقطبية ، لا يكفي لتمكين الوكالات من تمويل الوظائف في المجال التقني ... وعلى الرغم من أن الوكالات على علم برغبة الصادق في إنهاء تمويل وظائف مقر الوكالات فقد أوضحت الوكالات المختصة أن تقلّد هذه الوظائف في إطار الميزانية العادلة يتزايد صعوبة بسبب التحفيظات في الميزانيات العادلة لكل وكالة من الوكالات . وهذا الرد لا يتفق تماماً ، على ما يبدو ، مع الرد السابق . ومع ذلك ، كان من نتيجة هذه الممارسة أنه لم يتم مطلقاً تقديم ايصال كامل سواء بالنسبة للطابع المحدد لهذه التكاليف المتعلقة بمشاريع يجري تجديدها بانتظام على فترات زمنية طويلة ، أو فيما يتعلق بالحاجة إلى موافقة هذه الادارة بما يتجاوز فترة زمنية معينة . وفي رأينا أن ذلك يمكن أن يبرر إبلاغ مجلس الادارة بهذه المشاريع بصورة منفصلة بنفس الأسلوب الذي يجري بالنسبة للخدمات الممولة من المشاريع الوارد ذكرها في مقرر مجلس الادارة ٣٥/٨٦ (انظر الفقرة ٨٧ أعلاه) .

#### الحكومات

١١٤ - نقترح أن تتبع المشاريع التي تنفذها الحكومات إجراء الدفع المباشر بدلاً من إجراء "السلف" ، كلما كان ذلك عملياً ، لاسيما عندما تكون القدرات المحلية للإدارة المالية غير كافية ويكون التضخم مرتفعاً . واستجابة لطلب الوكالات الحكومية المناظرة ، المشروع بالاستقلال الذاتي . يمكن أن تشمل المشاريع عنصر التدريب في مجال الإدارة المالية لإتاحة الفرصة للوكالات الحكومية للاطلاع بالادارة المالية للمشروع في مرحلة ثانية . والأسباب المتعلقة بهذه التوصيات هي كما يلي :

(أ) وجود ضعف خطير جداً في الادارة المالية وفي الإبلاغ عن استخدام الحكومات للسلف (انظر الفقرة ٥٠ والفقرات من ٦٦ إلى ٧٣ أعلاه) ،

(ب) في البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضخم ، وحيث يتصل ذلك بتخفيض قيمة العملة المحلية ، يعني الصادق من خسائر في السلف غير المسددة المقيدة من قبل المستفيدون بالعملة المحلية .

### إساءة استخدام المساعدة التقنية

١١٥ - كشفت زيارتنا لأحد المكاتب الميدانية عن وجود شكوك خطيرة حول ما إذا كانت المعدات المستخدمة في إطار مشاريع الصندوق قد استخدمت وفقاً لمبادئ مذكرة المشاريع أو تم تسليمها إلى المستخدمين النهائيين . وقد أدى ذلك إلى أن توقف الإدارة الشراء في إطار أحد المشاريع .

١١٦ - وبالاضافة إلى ذلك ، ظهر أن الموظفين المحليين الذين عيّنهم الصندوق في البلد نفسه ، كموظفي مكاتب ميدانية أو كموظفي مشاريع (مدرسون ، وخبراء استشاريين) ، لم يدفع الصندوق لهم مباشرة رواتبهم وبدلاتها اعانتهم اليومية ، بل قام بتحويلها عن طريق الحكومة المحلية التي احتفظت بجزء كبير من هذه المدفوعات . ونتيجة لذلك ، فإن ملايين عديدة من الدولارات من النفقات الإدارية ونفقات البرامج القطرية لم يتم صرفها وفقاً لرواية الصندوق . وعلمنا أن الصندوق يسعى مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن مع الحكومة المعنية . كما عرفنا بوجود ممارسات مشابهة يجري اتباعها في بلدان أخرى . وفي هذا الصدد ، نود الاشارة إلى أن الترتيبات الراهنة لا تتناسب ، على ما يبدو ، مع أهداف المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة .

### الممتلكات غير المستهلكة

١١٧ - لم يورد أي جدول مناسب من جداول البيانات المالية قيمة الممتلكات غير المستهلكة على نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٨٧<sup>(١)</sup> ، وذلك على الرغم من أن الإدارة كانت قد تعهدت بتنفيذ هذه التوصية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الملاحظة ١ (د) على البيانات المالية التي تشير إلى الاحتفاظ بقائمة جرد بجميع المعدات غير المستهلكة مطللة إلى حد ما ، حيث لم يقدم سوى ٤٠ في المائة من المكاتب الميدانية تقارير عن البيانات المتعلقة بجرد مخزوناتها . ولم تصدر الإدارة التعليمات المحددة المطلوبة بموجب القاعدة ١٦-١٦ (ج) من القواعد المالية ، وليس من الواضح ما إذا كان الفرع الإداري هو المسؤول حالياً عن إجراء عمليات الجرد للمكاتب الميدانية فضلاً عن المقر . ومع أنه قد لوحظ حدوث تحسن في عملية الجرد بالمقر ، إلا أنه ينبغي اتخاذ إجراء تصحيح فيما يتعلق بعمليات الجرد في المكاتب الميدانية .

### حالات الاحتيال وافتراض حدوث الاحتيال

١١٨ - أحبط المجلس علما بحالة احتيال واحدة طفيفة ارتكبها أحد الموظفين الذي استقال في وقت لاحق .

### تعليقات على مسائل تناولها تقرير سنة ١٩٨٧

١١٩ - وردت تعليقات على التغييرات التي أدخلت في عام ١٩٨٨ ، لتنتمي مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المجلس لسنة ١٩٨٧ ، تحت العناوين الملائمة في التقرير الحالي . وقد امتنعت الإدارة لهذه التوصيات باستثناء ما ورد في الفقرات ٥٣ و ٦٠ و ٧٦ و ٧٩ و ٨١ و ٩٨ .

### اقرار

١٢٠ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما قدمته المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسؤولون العاملون معها وموظفوهم من تعاون ومساعدة .

(توقيع) يوفيميو س. دومينغو  
رئيس لجنة مراجعة الحسابات  
في الفلبين

(توقيع) اندريل شاندرنافور  
الرئيس الأقدم لديوان المحاسبة  
في فرنسا

(توقيع) ج. ك. غانساه  
المراجع العام للحسابات  
في غانا

ثالثا - الملاحظات التي أبدتها إدارة صندوق  
الأمم المتحدة للسكان على تعليقات  
وتوصيات مجلس مراجعى الحسابات

مقدمة

- ١ - يرد في الجزء "ثانياً" أعلاه تقرير مجلس مراجعى الحسابات بشأن الحسابات والبيانات المالية لعام ١٩٨٨ . ولتيسير الرجوع ، يعرض أدناه رد إدارة الصندوق ، الذي اتبع فيه نفس ترتيب الفقرات ذات الصلة كما ظهرت في تقرير مجلس مراجعى الحسابات .
- ٢ - وبصفة عامة ، نوافق على معظم الملاحظات ، وحيثما اقتضى الأمر ، نبدي تعليقاتنا على التوصيات . ونحن نقدر تقديرًا كبيرًا للملاحظات البناءة التي أبدت في الماضي من قبل مجلس مراجعى الحسابات ، بما في ذلك الملاحظات التي أبدت في هذا التقرير .

البيانات المالية

- ٣ - كما ذكر في تقرير المجلس ، وافقنا على إدراج ملاحظة في البيانات المالية تكشف عن آية فوارق مادية ناشئة عن استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ولاغراض المقارنة ، وافقنا أيضًا على إدراج المبلغ المقارن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

- ٤ - وجرى بيان استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان المودعة بعملات أخرى خلاف دولارات الولايات المتحدة في نهاية السنة باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، حسبيًا تقتضي المادة ١١٦-١ (د) من النظام المالي . وقد طبقت هذه السياسة باستمرار من سنة إلى أخرى . بيد أننا نوافق على الملاحظة التي أبدتها مجلس مراجعى الحسابات ، وهي أنه إذا حدثت تغييرات في سعر الصرف خلال الشهر الأخير من السنة المالية وكان لها أثر كبير على قيمة الأصول والخصوم المودعة بعملة أجنبية ، فينبغي إعادة النظر في أسعار الصرف المعمول بها

في الامم المتحدة بغية تحديد ما إذا كان يلزم إدخال آلية تغييرات إضافية . وكم يعلم مراجعو الحسابات ، فإن المراقب المالي للأمم المتحدة هو الذي يقوم بتحديد التغيير الذي يدخل على الأسعار المعمول بها في الأمم المتحدة . وحيث أن هذه المسألة تؤثر أيضاً على البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فسوف نقوم ، بالتشاور مع هذا البرنامج ، بتوجيه انتباه المراقب المالي للأمم المتحدة إلى اقتراح مراجعي الحسابات .

#### الإيرادات المتعددة (الفقرة ٣٩)

٥ - نوافق على الملاحظة التي أبدتها مراجعو الحسابات والتي مؤداتها أن على الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، التي تقوم بدور الوكالات المنفذة ، الإبلاغ عن إيرادات الفائدة التي تجنيها من الأموال التشغيلية والسلف المستحقة التي تقدم إليها من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان . وبما أنها نقوم بتنقيح واستكمال إجراءاتنا ، فسوف نضع اقتراح مجلس مراجعي الحسابات في الاعتبار . وفيما يتعلق بالإيرادات المتعددة من حسابات الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، فقد أدرجنا جدولًا منقحة هو "جدول الإيرادات/النفقات المتعددة" في التعليمات التي أصدرناها للوكالات المنفذة بشأن إقفال الحسابات في نهاية السنة . وسوف يطلب من الوكالات في عام ١٩٨٩ ، كما حدث في عام ١٩٨٨ ، أن تكشف عن أي إيرادات فائدة تكون قد جنتها من أرصدة الأموال التشغيلية التي قدمها الصندوق وأن تقيدها لحسابه .

#### النفقات البرنامجية

#### نفقات البرنامج التي تنفذها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة (الفقرات من ٤٢ إلى ٤٦)

٦ - سلم مجلس الإدارة في دورته السادسة والثلاثين (من ٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، بأنه يجوز أن يبقى رأي مراجعي الحسابات بشأن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان مقيداً طالما لم يتلق مجلس مراجعي الحسابات وقت إبداء رأيه بشأن هذه الحسابات أي إشبات من مراجعي الحسابات للنفقات البرنامجية التي تكبدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي اتبعت إجراءات فترة السنتين لمراجعة الحسابات . ومن أجل حل هذه المشكلة ، طلب المجلس ، في قراره ٦١/٨٩ ، من المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والثلاثين (١٩٩٠) تعديلات مناسبة للنظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعد مراجعتها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، بحيث تنص على أن تقدم البيانات المالية المراجعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الجمعية العامة ومجلس الإدارة على أساس مرة كل سنتين ،

ابتداء من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، وعلى أن يقدم مجلس مراجعى الحسابات ، عن طريق اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، ابتداء من فترة ما في عام ١٩٩٠ ، تقريرا إلى الجمعية العامة ومجلس الادارة عن استنتاجات مراجعى الحسابات وتوصياتهم الناشئة عن مراجعة الحسابات المتعلقة بالمسائل الموضوعية ، بما في ذلك المسائل الإدارية ، والتي افطروا بها فيما يتعلق بالسنة الاولى من كل فترة من فترات السنتين .

٧ - وفيما يتعلق بالمحاسبة المتعلقة بالالتزامات غير المصفاة ، كما أبلغناكم من قبل ، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم اتباع الممارسات المحاسبية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي موضوع التطبيق . ولا تزال هذه المسألة قيد الاستعراض من قبل البرنامج والوكالات المنفذة بهدف تحديد ما إذا كان يوجد أي سوء استعمال له شأنه للإجراءات القائمة .

#### نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات (الفقرات من ٤٧ إلى ٥١)

٨ - لقد أبلغنا مجلس الادارة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم أن يطبق إجراءات المحاسبة ومراجعة الحسابات والإبلاغ التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها الحكومات والتي يوافق عليها مجلس الادارة (انظر قرار المجلس ١٨/٨٨ ، الفقرة ٤) ، وذلك حيالاً انطبقت تلك الإجراءات على الصندوق . وسوف نستمر ، بالتشاور مع الحكومات المعنية ، واستجابة للحاجة المجلس ، في الحصول على التفصية الواافية بالغرض للأموال التي تنفقها الحكومات بوصفها وكالات منفذة للمشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٩ - ويجري وضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها الحكومات ، مع مراعاة الملاحظات التي يبديها المجلس بغية الوفاء بمعايير مراجعة الحسابات المقبولة لأغراض المراجعة الخارجية للحسابات . ونعتزم اعتماد هذه المبادئ التوجيهية ، مع اجراء التعديلات الازمة ، وإصدار تعليمات منقحة تبعاً لذلك .

#### نفقات البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية (الفقرات من ٥٢ إلى ٥٧)

١٠ - أوصى مجلس الادارة في دورته السادسة والثلاثين بأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة تعزيز تعاونه مع المنظمات غير الحكومية . وبالنظر لما للمنظمات غير الحكومية من طابع محدد ، ينبغي تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية المناسبة . وكما ذكر في تقرير مجلس مراجعى الحسابات فإنا نقوم حالياً بإعداد مبادئ توجيهية

بشأن مقتضيات المحاسبة ومراجعة الحسابات والإبلاغ التي تسرى على المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية . وإذا كانت النظم المالية بحاجة إلى تنفيذات وتعديلات ، فسوف نمضي في ذلك تبعاً لما يقتضيه الأمر ونطلب موافقة مجلس الإدارة ، حسب الاقتضاء .

#### تكاليف دعم البرامج (الفقرتان ٥٨ و ٥٩)

١١ - نحيط علماً بتوصية المجلس التي تنص على أن "المبادئ التوجيهية المقترنة للسياسة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية" (الوثيقة UNFPA/CM/86/65 المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) ينبغي استكمالها بفقرة تنص على حد أعلى معقول لمستوى تكاليف دعم البرامج التي تفرضها المنظمات غير الحكومية . وسوف تقوم باستعراض هذه التوصية بغية دراسته مزايا وعيوب تطبيقها .

#### تحديد الخط الفاصل بين النفقات البرنامجية والنفقات الإدارية (الفقرات من ٦٠ إلى ٦٤)

١٢ - من دواعي سرورنا أن نشير إلى ملاحظة المجلس بشأن التحسينات التي أدخلت فعلاً من قبل مندوب الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بتحديد الخط الفاصل بين النفقات "البرنامجية" والنفقات "الإدارية" ، كما أنها نوافق على أن هناك حاجة إلىزيد من الإيضاح . ونحن نقوم حالياً بمحاولة لوضع مبادئ توجيهية شاملة لإيضاح الخط الفاصل بين النفقات الإدارية ونفقات دعم البرامج والنفقات البرنامجية ، فيما يتعلق بالمجالات خلاف شؤون الموظفين بغية تحديد أي التكاليف يتصل بالجانب "البرنامجي" وأيها يتصل بالجانب "الإداري" . وقد شُرع في العمل المتعلق بهذه المسألة في عام ١٩٨٨ ولكن تبين أنه يلزم إجراء مزيد من التحليل بغية التقليل إلى أدنى حد من مجالات الخلط ووضع المبادئ التوجيهية المناسبة والفعالة . ونحن نوافق على القول بأنه ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية المتفق عليها متماشية مع المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حيثما وجت ، من الناحية النظرية ، نفس المسؤوليات . وفيما يتعلق بتحديد معالم مسائل الموظفين ، تجدر الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية التي وافق عليها مجلس الإدارة في دورته الثالثة والثلاثين في عام ١٩٨٦ (القرار ٣٥١٨٦ ، الفقرة ٨) لا تزال سارية .

١٣ - وفيما يتعلق بالمثال الذي ضربه المجلس بشأن تكاليف سفر موظفي المقرر للاشتراك في بعثات التقييم ، فإن الممارسة التي يتبعها مندوب الأمم المتحدة للسكان منذ عام ١٩٧٥ تقضي بأن ينظر إلى هذه التكاليف ، وتجري مراجعتها ، بوصفها ذات صلة

بالمشاريع . وقد بُحثت هذه المسألة باستفاضة من قبل مجلس الادارة ، وكانت المرة الأخيرة التي بحثت فيها هي في عام ١٩٨١ ، ولم يشر المجلس أي اعتراض منذ ذلك الحين .

١٤ - والسؤال الثاني الذي أثاره مراجعو الحسابات ، وهو ما إذا كانت التكاليف ذات الصلة باشتراك موظفي الوكالات في بعض الدعم تعتبر من تكاليف المشاريع أو من تكاليف دعم البرامج ، يحتاج إلى إجابة متعددة الجوانب بشكل أكبر . فالنماذج الحالية للمندوب ، وهي نماذج مماثلة للممارسة المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقضي باعتبار أن بعض الدعم التي تقوم بها الوكالات المنفذة ذات صلة بالمشاريع ، لأنها تشير إلى مشروع محدد ويمكن تعبيئه . وكما يرى مندوب الأمم المتحدة للسكان ، وفقاً للممارسة الحالية التي تتبعها معظم وكالات الأمم المتحدة ، تدفع تكاليف دعم البرامج إلى الوكالات نظير التكاليف غير المباشرة التي تتطلبها لتنفيذ المشاريع ، والتي لا يمكن إيجاد علاقة مباشرة بينها وبين مشروع محدد . وفي الوقت ذاته ، يتبيّن أن يكون واضحاً أن مندوب الأمم المتحدة للسكان لا يقوم بتحديد الاستخدام الفعلي لتكاليف دعم البرامج وإنما تقوم بذلك الوكالة المنفذة المعنية . وفضلاً عن ذلك ، سوف يتم الشروع قريباً في مفاوضات بشأن تحديد مبلغ تكاليف دعم البرامج ، وذلك بعد أن يكون فريق دراسي مدعوم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعني بهذا الموضوع قد قدم توصياته .

١٥ - وفيما يتعلق بالمشاريع الإقليمية والسؤال الذي أثير في الفقرتين ٦١ و ٦٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، وهو ما إذا كان من المحتمل أن تكون تلك المشاريع محتوية على عناصر إدارية ، فإن مندوب الأمم المتحدة للسكان يؤكد من جديد العناصر التي سبق أن أعلنتها ، شفوية وخطياً ، وهي :

(أ) أن المنشورين المتنظمين المتعلقة بالسكان ، وهو ـ "Population" و "populi" جرى تمويلهما من أموال مشاريعية وفقاً لما أقره مجلس الادارة بموجب قرارين محددين ؟

(ب) المنشورات والمواد السمعية - البصرية الأخرى ، التي بلغ مجموع نفقاتها في عام ١٩٨٨ ما مقداره ٣٦٢٦٣ دولاراً ، جرى تمويلها من أموال مشاريعية وفقاً لموافقة مجلس الادارة في عام ١٩٨٨ ؟

(ج) أنشطة التقييم التي تبلغ تكاليفها ٥٠٩٠١٤ دولاراً ، وهي تشمل سفر الخبراء وموظفي المقر ، سبق أن أشير إليها أعلاه ؟

(د) التكلفة البالغة ٣٩١ ٢٠٣ دولارا ، والتي تتصل ، في الأساس ، بتدريب الموظفين في مجال دور المرأة في التنمية وأنشطة الرصد هي وحدتها التي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تتصل ، بقدر معقول ، إما بالجانب البرنامجي أو بالجانب الإداري .

١٦ - وفي الفقرة ٦٣ من تقرير المجلس ، يستدعي مراجعي الحسابات بالتالي أن تُمْتَأَنَّ ١,٦ مليون دولار من النفقات المشاريعية قد تكون متصلة بالشؤون الإدارية ، مما يؤدي إلى احتمال أن تكون قيمة النفقات الإدارية أقل من حقيقتها بنسبة ٦,٢ في المائة . ومن رأي الصندوق أن مبلغ ٣٩١ ٢٠٣ دولارا المذكور أعلاه ، وهو جزء من النفقات المتعلقة بالمشاريع ، هو وحده الذي يجوز اعتباره متصلة بالشؤون الإدارية ، مما يؤدي إلى احتمال أن تكون النفقات الإدارية المبلغ عنها أقل من حقيقتها بنسبة ٧,٧ في المائة . وهذا المبلغ ليس له أهمية مادية ، ومن ثم فإنه لا يبرر أن يكون رأي مراجعي الحسابات مقيدا .

#### الجدول ٤ (الفقرة ٦٥)

١٧ - سنواصل عرض الجدول ٤ في التمويج الجديد المحسن للميزانية ، وفقاً للتوصيات المجلس .

#### الأصول والخصوم

##### أموال التشغيل المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحكومات (الفقرات من ٦٦ إلى ٧٣)

١٨ - توافق على اقتراح مراجعي الحسابات بأن تحول الأرصدة غير المنفقة من أموال التشغيل المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحكومات ، والمحسوبة بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفق سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر .

١٩ - وفيما يتصل بقواعد الفصل فإننا نرحب بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات ، وسوف نقوم بالتالي ببيان نفقات عام ١٩٨٨ ، التي أعدت قبل الإغلاق والتي تمثل نفقات مادية ، بوصفها تسويات للسنوات السابقة ، وذلك في البيانات المالية لعام ١٩٨٩ . كما أننا سنواصل تذكير الحكومات والمكاتب الميدانية بأهمية تقديم تفاصيل دقيقة ، في الوقت المناسب ، للنفقات المشاريعية المتکبدة قبل إغلاق دفاتر الاستاذ المحاسبية .

### حسابات الدفع (الفقرة ٧٤)

٣٠ - نحيط علما بتعليقات مراجعي الحسابات التي تشير إلى معلومات وقائمة .

### خصوم حالات الطوارئ (الفقرة ٧٥)

٢١ - وسوف ينظر في تضمين الملاحظات على البيانات المالية للسنوات المقبلة خصوصاً حالات الطوارئ الناشئة عن استحقاقات إنهاء الخدمة .

### حسابات الصناديق الاستثمارية

٢٢ - نوافق على ملاحظة المجلس الواردة في الفقرة ٧٦ والقائلة بأنه ينبغي عدم تكبد أي نفقات قبل إتاحة أموال الصناديق الاستثمارية بكاملها . وفي هذا الصدد ، أصدرنا مؤخراً تعديلاً يبلغ الموظفين بالالتزام بالنظام المالي .

### إجراءات المحاسبة والتعليمات

### قواعد الفصل (الفقرتان ٧٧ و ٧٨)

٢٣ - لا نوافق على ملاحظة مراجعي الحسابات القائلة بأن قيمة النفقات المبلغ عنها في إطار البرنامج الرابع من ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرنامج ربما تكون أقل من قيمتها الحقيقة لأن المكاتب الميدانية لم تسجل الالتزامات غير المصفاة . وجميع المكاتب الميدانية ، في الواقع ، مطالبة بذلك البندود غير المسددة قبل إغلاق دفاتر الأستاذ المحاسبي . وفي غالبية المكاتب الميدانية ، كانت النفقات المحلية تمثل ، في الواقع ، نفقات نقدية وذلك في عام ١٩٨٨ . ومراجعة الحسابات يدركون أن السياسة المحاسبية المأذون بها من قبل الصندوق تماثل سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وهي تشترط تطبيق مبدأ الإنجاز على جميع فئات النفقات ، باستثناء المعدات والعقود من الباطن . وفي عام ١٩٨٨ ، كانت وحدة المشتريات بالمقر هي التي تقوم ببيع المشتريات الدولية المتعلقة بالمكاتب الميدانية . أما القيام بالشراء على نحو غير مركزي للسلع والخدمات المتصلة بالمكاتب الميدانية للصندوق فإنه لم يؤذن به إلا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (التعديل ١١٤-١ UNFPA/CM/89/10/Add.1) . وفي المستقبل ، نوافق على ذكر أي مبلغ مادي يمثل بندودا محلية غير مسددة في الملاحظات على البيانات المالية ، وكذلك على تسجيل كافة الالتزامات السارية التي تتتفق مع المادة ١١٤ من النظام المالي .

#### هيكل مدونة قواعد المحاسبة بالنسبة ل النفقات المشاريع (الفقرة ٧٩)

٢٤ - نوافق على تعليقات المجلس . وقد اتخذت بالفعل اجراءات تصحيحية لاستكمال هيكل مدونة قواعد المحاسبة بالنسبة ل النفقات المشاريع في كل من دليل مدونة قواعد المحاسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان وكذلك في ملف مخصص مشاريع الصندوق المعد بالحاسبات الالكترونية .

#### المسائل الادارية

#### مركز السيولة (الفقرة ٨٠)

٢٥ - إن التعليقات التي أبدتها المجلس هي تعليقات صحيحة ووافية . وفيما يتعلق بمسألة مستوى الاحتياطي التشفيلي ، ووفقاً للتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في دورتها السادسة والثلاثين ، قام مجلس الادارة باستعراض مستوى الاحتياطي التشفيلي ، ووافق على أن مستوى الحالي ، الذي يناهز ٢٥ في المائة من التبرعات السنوية المتوقعة ، يمكن ، وينبغي ، تخفيضه بحکمة . وقرر المجلس تحديد مستوى الاحتياطي التشفيلي ، اعتباراً من عام ١٩٨٩ ، بمبلغ ٤٥ مليون دولار ، وأن تتم مراجعة هذا المستوى من قبل المجلس في دورته الثامنة والثلاثين .

#### ادارة الاستثمارات (الفقرة ٨١)

٢٦ - نتيجة للضفوط الواقعة على الامم المتحدة في اضطلاعها بجميع مسؤولياتها الحالية بموظفين أقل عدداً ، طلبت الامم المتحدة الى الصندوق أن ينظر في إمكانية قبول مسؤولية توظيف أمواله في مجال الاستثمار . وعلاوة على ذلك ، وفي ضوء التوصيات الواردة في تقريري مجلس مراجعي الحسابات لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بشأن القيام بادارة الاستثمار ، قمنا مؤخراً بإجراء مشاورات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والامم المتحدة بهدف تكليف قسم الخزانة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بالاضلاع بمسؤولية توظيف الاستثمارات نيابة عن الصندوق . وبهذه الطريقة ، ووفقاً لمقتررات المجلس ، ستكون هناك وحدة واحدة قائمة بالعمل بالنيابة عنها فيما يتصل بالمسائل التي تتناول ادارة الاستثمارات والشقد . ونتيجة لهذه الترتيبات المؤسسة ، فإننا قائمون بمراجعة وتنقيح الاتفاق المبرم بيننا وبين برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجال الخدمات المحاسبية والمالية ، فضلاً عن النظم والقواعد المالية التي تحتاج الى تعديليها .

## تكاليف التشغيل

### نفقات ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج (الفقرات من ٨٣ إلى ٨٥)

٢٧ - يسرنا أن نلاحظ ، كما هو مذكور في تقرير المجلس ، أن اجراءات الميزانية قد تحسنت بشكل كبير في عام ١٩٨٨ . ونحن ندرك نقاط الضعف الكامنة في أداء عملية التصديق على الصعيد الميداني . ونحن نوافق على أنه يتبقى معالجة تدابير التمحير في سياق الاتفاق المعقود بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولاسيما في مجال الخدمات المالية ، من قبل مكاتب ممثلين الصندوق .

٢٨ - وفيما يخص التغييرات في ميدان نفقات ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج ، يلاحظ مراجعو الحسابات وجود زيادات في البرنامجين الأول والثاني . وهذه الملاحظة صحيحة من الناحية الوقائية ، ولكن احتمال استمرار وجود زيادات تتجاوز الحدود الملائمة ، في هذين البرنامجين ، هو احتمال غير قائم ، لأن الزيادات من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٨ ترجع بكمالها إلى عمليات إعادة الترتيب التنظيمية بالمقر ، وهي بذلك تمثل حدثاً غير متكرر .

### الفعالية من حيث التكاليف (الفقرة ٨٦)

٢٩ - يلاحظ مراجعو الحسابات ، بحق ، انخفاض النسبة بين تكاليف التشغيل والنفقات المشاريعية من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٨ . وهذا الانخفاض يعادل ٩,٢ في المائة ، ويرجع إلى حدوث زيادة كبيرة في إنجاز البرامج . وسيواصل المدير التنفيذي السعي جاهداً من أجل زيادة إنجاز البرامج ، مع محاولة الإبقاء على التكاليف الإدارية عند مستوى منخفض . بيد أنه ينبغي أن يراعى أن فترة ١٧ شهراً تعتبر فترة قصيرة لا تبيّن أي اتجاهات واضحة ، لاسيما وأن الجهود المبذولة لزيادة إنجاز البرامج تحتاج عادة إلى فترة إعداد تناهز العاشرين حتى تبدأ في تحقيق نتائج .

### الخدمات المملوكة من المشاريع في المقر (الفقرتان ٨٧ و ٨٨)

٣٠ - في ضوء خلية المناقشات التي أدت إلى اتخاذ مجلس الإدارة لمقرره رقم ٣٥/٨٦ ، يرى الصندوق أن هذا المقرر لا يطالب بالإبلاغ إلا عن المشاريع التي تتجاوز مدة الوظائف بها ستة أشهر ، بالإضافة إلى جميع النفقات ذات الصلة والنفقات الأخرى ، وهي : خدمات الخبرة الاستشارية القصيرة الأجل ، وتأجير المكاتب ، وتكاليف السفر ، وما إلى ذلك . وإذا قام مجلس الإدارة ، مع هذا ، بتقديم تفسير مخالف يتفق مع التغيسير الوارد في الفقرة ٨٧ من تقرير مراجعي الحسابات فإن الصندوق سوف يتولى في المستقبل تعديل المعلومات التي ترافق بوثيقة الميزانية وفقاً لذلك .

## خدمات المعلومات الادارية

### تكليف التجهيز الالكتروني للبيانات (الفقرتان ٩٠ و ٩١)

٣١ - على الرغم من أن غالبية تكاليف التجهيز الالكتروني للبيانات غير مجمعة تحت بند واحد ، فإنه يمكن الحصول عليها من وثيقة ميزانية الخدمات الادارية وخدمات دعم البرامج ، في حين أنه توجد تكاليف أخرى تعتبر جزءاً من عناصر أكبر حجماً وتتناول هذه النوعية ذاتها من الخدمات ، بيد أننا نوافق على أنه ينبغي أن تتضمن وثيقة ميزانية الخدمات الادارية وخدمات دعم البرامج عدوانا منه "خدمات المعلومات الادارية" بحيث يندرج تحته موجز للمدخلات ذات الصلة . وسوف نطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تحليل مفصل للمهام المؤداة من أجل المندوب على الحاسب الكبير التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

### نظم التجهيز الالكتروني للبيانات (الفقرتان ٩٢ و ٩٣)

٣٢ - لقد أعدت ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعروفة "استراتيجية للتشغيل الآلي في المكاتب" ، بما في ذلك وضع نظام للمعلومات الادارية" بالتعاون مع دائرة المعلومات الادارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتطوير التطبيق في مختلف المجالات الواردة في الورقة السالفة الذكر ، التي وافقت عليها دورة مجلس الادارة لعام ١٩٨٩ ، يراعي الأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المجالات . ونظام مراقبة الأموال ، على سبيل المثال ، قد استحدثه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الواقع ، من أجل مكتب خدمات المشاريع ، وقد بدأ المندوب بالفعل في تكييفه وفق احتياجات المحددة . وبينما الطريقة ، كان هناك بعض التقييم ، في المندوب ، لنظام المحاسبة في مكاتب الميدانية ، وهو نظام وضعته شعبة خدمات المعلومات الادارية . وقد تبين أن ثمة احتياجات معينة لا يستطيع نظام المحاسبة هذا أن يفي بها في الوقت الحاضر . والمندوب ينوي أن يستخدم نفس الهيكل ونفس الأساليب القائمة في نظام المحاسبة في مكاتب الميدانية ، ومن ثم فإنه يعتزم أن يكيف النظام الموجود لدى الشعبة حسب احتياجاته مع إدخال تعزيزات إضافية .

٣٣ - وفي نفس الوقت الذي أعدت فيه الورقة المعروفة "استراتيجية للتشغيل الآلي في المكاتب" ، بما في ذلك وضع نظام للمعلومات الإدارية" ، أعدت ورقة بعنوان "مذكرات تقنية إضافية" وزعت بومفها ورقة غير رسمية . وتتوفر الورقة ومفا لختلف الأنشطة التي سيجري الاطلاع بها ، وتكليفها المتوقعة ، والفوائد المتوقع الحصول عليها منها . وبعذر هذه التطبيقات جديدة تماماً وسيوفر النوع المطلوب من المعلومات

لزيادة فعالية تشغيل المندوب . أما التطبيقات الحالية الأخرى ، التي سيجري توسيعها ، فإنها ستجعل البيانات متاحة على أيام يتميز بمزيد من الالتزام بالوقت والدقة ، وسيلفي المصادر المتعددة للبيانات التي قد لا تكون متفقة ، عادة ، وسيقلل الفترة الزمنية التي يستغرقها بين نقل هذه الأرقام من المقر إلى المكاتب الميدانية .

### العلاقة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### الخدمات المالية (الفقرة ٩٥)

٣٤ - لاحظنا وجهات نظر مجلس مراجعي الحسابات بشأن ضعف الرقابة على الميزانية ، وسنعمل ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على اتخاذ التدابير التصحيحية لتنفيذ الاتفاق على المستوى الميداني .

#### ادارة شؤون الموظفين (الفقرة ٩٦)

٣٥ - أحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما في سبيل عقد اتفاق لتحديد مسؤوليات الموظفين بين فرع الموظفين التابع للمندوب وإدارة الموظفين التابعة للبرنامج . وقد أعد أحد الخبراء الاستشاريين الخارجيين تقريراً شاملـاً ، سيوفر الإطار اللازم للمفاوضات بين المنظمتين . ويتوقع أن يتم التوصل في القريب العاجل إلى اتفاق مع البرنامج بشأن هذه المسألة . ومن المأمول فيه أن يمكن هذا الاتفاق فرع موظفي المندوب من تحمل مسؤولياتهم على الوجه الأكمل ، فيما يتعلق بمسائل مثل تخطيط الموارد البشرية للمندوب ، واستخدامها وإدارتها .

### ادارة البرامج

#### الإذن بتخصيص الأموال للمشاريع (الفقرتان ٩٧ و ٩٨)

٣٦ - نحن نوافق على الملاحظة التي أبدتها مراجعو الحسابات من أنه ينبغي تنقيح الانظمة والقواعد المالية ذات الصلة . وننظراً لأن مجلس الإدارة قد وافق ، في حزيران / يونيو ١٩٨٩ ، على القواعد الإجرائية للخطة الجديدة الواردة في الوثيقة DP/1989/34 ، فسيجري تعديل تلك الانظمة والقواعد وفقاً لذلك .

٣٧ - ونحن نوافق على أن نسبة التكاليف التشغيلية (نفقات الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج مضافاً إليها تكاليف دعم البرامج) قد زادت في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالإنفاق على البرامج . وهذا ناتج أساساً عن نقل بعض تكاليف دعم البرامج في المقر وفي الميدان إلى ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج ، طبقاً لموافقة مجلس الإدارة . ونحن نرى أنه ، جنباً إلى جنب مع تحقيق لامركزية الاعتماد وتعزيز المكاتب الميدانية ، فضلاً عن زيادة القدرات التقنية للمندوق من أجل تحسين فعالية البرامج ونوعيتها ، قد تستمر التكاليف التشغيلية مقابل النفقات البرنامجية في الارتفاع بصفة مؤقتة في الأجل القصير . ومع ذلك ، وفي الأجل الطويل ، ومع الزيادة المتوقعة في الموارد ، قد يعكس هذا الاتجاه مساره . ويرد وصف لأسباب هذه التغيرات ، على سبيل المثال ، في تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (DP/1989/41) ، الفقرات من ٩ إلى ١٨).

٣٨ - وفيما يتعلق بـملاحظة مراجعي الحسابات بشأن مسألة عدم تقدير الموارد المرحلية من السنوات السابقة وعدم انعكاسها في خطة العمل ، نود الاشارة إلى أنه تم تصحيح هذا النقص في أحدث تقرير مقدم عن خطة العمل (DP/1989/34) . وعلى سبيل المثال ، يحتوي الجدول طاء من الوثيقة DP/1989/34 على مجموع أرقام الموارد المرحلية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٠ لاستخدامها .

٣٩ - ونحن نشارك مراجعي الحسابات الخارجيين اهتمامهم بـالإنفاق الموارد المتاحة للبرمجة . لذلك ، طبقاً لما ورد في الوثيقة DP/1989/34 ، مستواً مصلحة الإدارة وضع حد أعلى للبرامج لرصد مستوى المخصصات لتحقيق أقصى قدر من استغلال الموارد من نهاية كل عام . وسيوضع الحد الأعلى لمخصصات البرامج بحيث يعكس بشكل أوسع ديناميكيات البرامج في مختلف المناطق ومختلف البلدان ، معأخذ اسقاطات الإيرادات المنتجة في الاعتبار . وبافية عكس نظام الخطة الجديدة في نظامنا الداخلي ، سيجري تنقيح القاعدة المالية ١٠٨ - ١ ، تبعاً لذلك .

٤٠ - وقد وافق مجلس الإدارة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، على الإطار المقترن بالنسبة للأذن الأموال على المشاريع (القرار ٤٦/٨٩ باء) . ووفقاً لما أقره المجلس ، سيواصل المندوب استعمال مستوى الحد الأقصى للبرامج بموقفه أداة إدارية داخلية كما ذكر أعلاه . وإضافة إلى ذلك ، يدرج الاستخدام الجزئي للموارد المرحلية من العام السابق في خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان كما وافق عليها المجلس ، وهي تحتوي على توزيع للموارد المبرمجة بين الأنشطة القطرية والأنشطة المشتركة بين الأقطار . ويعمل

الاجراء الجديد الذي وافق عليه مجلس الادارة على تيسير الحد الاقصى من استغلال الموارد البرنامجية ، ولا يزال ذلك الاجراء متماشيا مع القاعدة المالية ١-٨ ، التي تتصر على أن يضع المدير التنفيذي خطة لتقديم مساعدة الصندوق إلى المشاريع بمعndلات من المتوقع أن تتحقق مستويات الموافقات في خطة عمل الصندوق . ووفقا لما يتضح من الفقرة السابقة ، سيجري تنفيذ القاعدة الفرعية ١٠٨ - ١ المتعلقة بتقديرات الموارد ومستويات توزيع المشاريع ، تبعا لذلك .

#### مؤشر استخدام الموارد (الفقرة ٩٩)

٤١ - تتفق في الرأي مع الملاحظة التي أبدتها مراجعو الحسابات بشأن الأهمية المعلقة على تاريخ تقدير مجموع الموارد البرنامجية والتطبيق المستمر لها .

#### تخصيم الأموال للبلدان ذات الأولوية (الفقرتان ١٠٠ و ١٠١)

٤٢ - نود أن نكرر أن تخصيم الموارد المالية للبلدان معينة يحدد عن طريق مجموعتين متكمالتين من المعايير : أولاً ، يتضمن أن تتلقى البلدان ذات الأولوية ، كمجموعة ، ٨٠ في المائة من موارد البرامج القطرية وأن تذهب النسبة المتبقية وقدرها ٣٠ في المائة إلى البلدان الأخرى كمجموعة ؛ وثانياً ، يتضمن ، داخل كل مجموعة ، المستوى الفعلي للتمويل المقدم إلى كل بلد على حدة عن طريق مجموعة تتالت من ثمانية معايير وافق عليها مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٨١ . ويساعد هذا النهج المشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يخصص اعتمادات أكبر للبلدان ذات الأولوية ، على أساس نصيب الفرد ، إضافة إلى تمكين الصندوق من تركيز معظم موارده على مجموعة من البلدان ذات الأولوية . ومن ثم فإن نظام البلدان ذات الأولوية يعتبر بذلك استراتيجية لتخصيم الموارد .

٤٣ - وقد أكد مجلس الادارة ، في دورته الخامسة والثلاثين ، المعقودة في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يونيه ١٩٨٨ على ضرورة تحقيق هدف تخصيم ٨٠ في المائة من موارد البرامج القطرية للبلدان ذات الأولوية خلال السنوات الثلاث إلى الخامس القادمة ، مع أقل قدر ممكن من التعطل في البرنامج المستمرة . ولتنفيذ هذا التوجيه على نحو صحيح ، قرر الصندوق تطبيق النظام الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٤٤ - وجدير باللاحظة أنه من مجموع الاعتمادات المخصصة للبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٨٨ ذهب، ٨٢,٤ في المائة إلى البلدان ذات الأولوية .

وإضافة إلى ذلك ، فإننا نود أن نشير إلى أن هدف الـ ٨٠ في المائة هو هدف عالمي النطاق ولا يقصد به مناطق معينة فقط . ولذلك فإن إجراء تحليل لقياس الإنجازات المحققة لنظام أولوية لا يعتمد إلاً على بلدان انتقائية أو معينة لن يسفر عن نتائج دقيقة .

### **شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية**

#### ادارة المشاريع (الفقرات من ١٠٣ إلى ١٠٥)

٤٥ - إن "التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم" هو برنامج تتعدد أبعاده كل عام استجابة للاحتياجات المتغيرة . ويشتمل هذا البرنامج على عدة أنشطة مترابطة تتالف من عدة مشاريع . لذلك فإن المشاريع ذات الأسماء وأرقام الهوية المختلفة ، عليها أن تتتابع سير أي نشاط معين بمرور الزمن . ولا توجد إطلاقاً أية نية لإخفاء أية مصروفات . والزيادة في التكاليف تعود ، إلى حد كبير ، إلى الأنشطة الإضافية ، حيث أن التقرير يصدر حالياً بعدة لغات بالإضافة إلى عرض ومجموعات مصاحبة للدعائية .

#### تعليم منشورات شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية (الفقرة ١٠٦)

٤٦ - لا نتفق مع الرأي القائل بأن شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية لا تقيم أثر منشوراتها . إذ من خلال الاستقصاءات التي أجريت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، مثل جميع القراء عن رأيهم بشأن منشورى السكان "Populi" و "Population" . وسيجري مزيد من التحليل عندما يتم تقييم استقصاء عام ١٩٨٨ مما سيتخرج عنه إنجاز التحسينات المتوقعة في المنشورات في المستقبل .

#### التنسيق مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

#### بالأمانة العامة للأمم المتحدة (الفقرة ١٠٧)

٤٧ - أنشئت اللجنة التوجيهية التابعة لمندوب الأمم المتحدة للسكان / إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، لتعزيز التعاون بين الصندوق ومختلف وحدات الإدارة . وما برج الصندوق دائمًا يتعاون على نطاق واسع مع وحدتين في الإدارة هما شعبة السكان بجميع أقسامها وفرع معينة من المكتب الإحصائي . وكان هناك تسلیم بـ هاتين الوحدتين ، نظراً لطبيعة برنامج عملهما ، ستظلان هما حلقتا الاتصال الرئيسيتان . وقد رئي أن من المفيد توسيع نطاق تفاعل الصندوق مع الوحدات الأخرى في الإدارة ، مثلاً مع فرع التحليل الإنمائي ، وفرع الإسقاطات والدراسات وفرع الحسابات القومية والمشاريع الخاصة (في المكتب الإحصائي) . والآمال المنطقى الذي يقوم عليه

توسيع نطاق العلاقة هو الاعتراف المتبادل بالعلاقات المترابطة الأصلية بين اتجاهات السكان وأنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويستطيع الصندوق أن يستفيد من العمل الاقتصادي الذي تقوم به الإدارة ؛ كما تستطيع الإدارة من جانبها أن تستفيد من نتائج الخبرة البحثية والتنفيذية للصندوق في أداء عملها .

٤٨ - وكان من بين أهداف اللجنة التوجيهية تحديد الأنشطة التي تتعلق بالتعاون المشترك الجاري ، وحسب الاقتضاء ، بالمشاريع المملوكة بصورة مشتركة . ومن بين الأمثلة في الحالة الأولى ، التعاون الذي قدمته الإدارة للجهود التي يبذلها الصندوق لإنشاء قواعد البيانات في وحدة خدمات المعلومات التنظيمية ، التابعة له ، ومن الأمثلة في الحالة الثانية ، اعتماد وتنفيذ الوثيقة INT/88/P66 المعروفة "تكامل وتضارب السياسات السكانية والسياسات الأخرى : وضع وتطبيق نماذج للسياسات" .

٤٩ - وفيما يتعلق بجازة السكان ، ثود أن نكرر أن رقم معدل النمو السكاني السنوي هو الرقم الذي ورد في أوراق الترشيح الرسمية التي تمثل الإحصاءات الحكومية الرسمية . وهناك عدة حالات لا تتطابق فيها بالضرورة إحصاءات الحكومات وإحصاءات الأمم المتحدة ، نظراً لأن الأرقام الحكومية ربما تكون أحدث وأكثر استكمالاً .

العقود المبرمة باسم شعبة الإعلام وال العلاقات الخارجية (الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩)  
 ٥٠ - إننا نكرر التأكيد على أن الصندوق سيقوم باستعراض الممارسات والإجراءات المعمول بها في مؤسسات الأمم المتحدة ، وذلك بغية تطوير إجراءاته التعاقدية التي ترمي إلى الوفاء بالشروط الفريدة من نوعها للعقود المتعلقة بالمنشورات والمنتجات السمعية - البصرية .

#### العلاقة مع الوكالات المنفذة

وكالات الأمم المتحدة (الفقرات من ١١٠ إلى ١١٣)  
 ٥١ - تعتبر مشاركة المكتب الميداني في البرنامج الذي يموله الصندوق ، بكامله ، أمراً أساسياً لرصد البرنامج وتسهيل تنفيذه ولضمان تقييد الوكالات المنفذة والحكومة بأهداف المشاريع وخطتها العمل . وبالنسبة للوكالات المنفذة التي لا يوجد لها تمثيل مقيم ، ينطليع مكتب المدير القطري ببعض الأعباء .

٥٢ - والرسم الموحد الذي تتلقاه الوكالة المنفذة ونسبة ١٣ في المائة مقابل

تكليف دعم البرامج هو رسم متفق عليه مع مجلس الإدارة ، ويقوم حاليا فريق من الخبراء بإعادة النظر في المسألة .

٥٣ - ويتم شراء المعدات على أساس كل حالة على حدة ، ولو أنه ربما لم يكن الحكم في بعض الأحيان مبنيا على معايير فعالية التكلفة وحدها ، ولكن على عوامل أخرى .

٥٤ - ونود أن نعلم مجلس مراجعى الحسابات أن مجلس الإدارة قد وافق في حزيران/يونيه ١٩٨٨ على مجموعة المشاريع الإقليمية ، بما فيها المشاريع الكائنة في مقار الوكالات المنفذة . وبإضافة إلى ذلك ، استعرض مجلس الإدارة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ تقريرا عن تنفيذ هذا البرنامج .

#### الحكومات (الفقرة ١١٤)

٥٥ - نحيط علما باقتراح مجلس مراجعى الحسابات المتعلّق بإجراء الدفع المباشر بدلًا من إجراء "الدفع مقدما" وستشاور مع البرنامج الإنمائي بشأن هذه المسألة .

#### إضافة استخدام المساعدة التقنية (الفقرتان ١١٥ و ١١٦)

٥٦ - في الحالة التي لم تستخدم فيها المعدات المقيدة في إطار أحد مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان تماما وفقا لاحكام وثيقة المشروع ، أوقفت عملية الشراء بمنطقة مؤقتة واستؤنفت بعد اتخاذ الإجراء التمهيحي .

٥٧ - يتفق إجراء دفع المرتبات وبدلات الإقامة اليومية للموظفين المحليين مع الممارسة المعمول بها حاليا والمتافق عليها مع إدارة الخدمات . ونحن نفهم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم حاليا بالتفاوض مع الحكومة المعنية لتعديل هذا الاتفاق . وسيتبع الصندوق عندئذ الترتيبات الجديدة التي يتم التوصل إليها .

#### الممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ١١٧)

٥٨ - نحيط علما بالتعليق الذي أبداه مجلس مراجعى الحسابات بشأن حتف قيمة الممتلكات غير المستهلكة في تقارير البيانات المالية . ونحن نقوم حاليا بتعديل ترتيبات العمل في الشعبة ، الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من التقيد بتوصية المجلس في المستقبل . وبسبب نقص الموظفين لم يتم بعد النقل الفعلي للمسؤولية عن جرد الممتلكات الميدانية غير المستهلكة من الفرع المالي إلى الفرع الإداري . ومن المتوقع أن يحدث هذا في القريب العاجل ، وستحدث بالتالي قريبا تحسينات في إجراء عمليات الجرد الميداني .

#### رابعا - رأي مراجعي الحسابات

قد قمنا بفحص البيانات المالية الملحقة التالية ، المرقمة من الأول إلى الرابع ، والمحددة حسب الأصول ، وكذلك الجداول ذات الصلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، عن الفترة المالية المنتهية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد تضمن فحصنا استعراضًا عاماً للإجراءات المحاسبية وما رأينا أن الظروف تقتضيه من تدقيق سجلات الحسابات وغيرها من المستندات الداعمة ، باستثناء ما أوضحته في الفقرتين ٥٧ و ٥٩ من تقريرنا .

وفي رأينا أنه ، باستثناء نفقات البرامج ونفقات تكاليف دعم البرامج ، غير المدعومة بمستندات محاسبية كافية ، ورهنا بإعادة تقييم النفقات الإدارية ونفقات خدمات دعم البرامج التي قد تنشأ عن إيضاح الخط الفاصل بين النفقات الإدارية ونفقات البرامج على النحو الوارد شرحه في الفقرة ٦٣ من تقريرنا ، تعرض البيانات المالية على نحو صحيح المركز المالي للصندوق في نهاية الفترة ونتائج عملياته عن الفترة المنتهية آنذاك .

وقد أعدت البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المنصوص عليها ، والتي طبقت على أساس يتفق مع أساس الفترة المالية السابقة باستثناء التغيير في السياسة المحاسبية ، الذي نتفق معه ، فيما يتعلق بالسلف المقيدة إلى الحكومات ، على النحو الوارد شرحه في الملاحظة (١) على البيانات المالية . وكما ورد في الفقرة ٧٧ من تقريرنا وفي الملاحظة على البيانات المالية فإن السياسات المحاسبية المقررة تختلف في بعض النواحي عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً . وقد كانت العمليات متقدمة مع الأنظمة المالية والسداد التشريعي .

(توقيع) يوفيميو م. دومينغو  
رئيس لجنة مراجعة الحسابات  
في الغلبين

(توقيع) اندريل شاندرناغور  
الرئيس الأقدم لديوان المحاسبة  
في فرنسا

(توقيع) ج. ك. غانساه  
المراجع العام للحسابات  
في غانا

### خامسا - المصادقة على البيانات

أشهد بقدر علمي ومعلوماتي وما أعتقده بأن المعاملات المالية قد سجلت بصورة صحيحة في السجلات المحاسبية ، وأنها موضحة بصورة صحيحة في البيانات المالية الملحقة المرقمة من الاول إلى الرابع ، وفي الجداول الداعمة المرقمة من ١ إلى ٩ .

(توقيع) م. دوغلاس ستافورد  
مدير شعبة المالية  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - البيانات المالية للسنة المنتهية  
في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

## البيان الأول

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان الإيرادات والنفقات عن السنة المنتهية

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨

١٩٨٧

#### الإيرادات

١٦٧ ٣٢٣ ٨٠٠	(الجدول ١)	تبرعات معلنة للسنة الجارية	١٤٩ ٣٩٩ ٥٥٧
		إضافات وتسويات للتبرعات	
		المعلنة لسنوات سابقة	
٢٧ ٣٢٦	(الجدول ١)	(الصافي)	(٢٣٣ ٣٦١)
		تسويات أسعار الصرف لدى	
		تحصيل التبرعات	<u>١٧٨ ١٣٨ ١١</u>
١٦٥ ٠٦٠ ٥٠٠	(الملاحظة ١ (ج))		١٤٧ ٩٢٨ ٠١٨
٨٦٣		هبات	٣ ٧٣٧
١٣ ٩٣٤ ٩٥٤	(الجدول ٢)	إيرادات متعددة (الصافي)	<u>٢٠٢ ٦١٨ ٨</u>
<u>١٧٧ ٩٩٦ ٣٧١</u>	(البيان الرابع)	<u>مجموع الإيرادات</u>	<u>١٥٦ ٥٠٠ ٣٥٧</u>

#### النفقات

٦٨ ٩٠٠ ٤٧٧	(الجدول ٣)	نفقات البرامج	
١٤ ٠٩٤ ٩٣٦	(الجدول ٣)	من قبل الوكالات المنفذة	
		التابعة للأمم المتحدة	٦٠ ٨٤٥ ٠٠١
٢٨ ٥٦٣ ٦٠١	(الجدول ٣)	من قبل الحكومات	٢١ ٣٧٣ ٩٦٣
<u>١٨ ٣٧٣ ٤٨٤</u>	(الجدول ٣)	من قبل صندوق الأمم المتحدة	
<u>١٣٩ ٨٣٢ ٤٩٨</u>	(الجدول ٣)	للسكان	١٠ ٣٧٦ ١٢٢
(يتبع)		من قبل المنظمات غير الحكومية	<u>١٤ ٤٧٥ ٥٩٣ ٤٧٥</u>
			<u>١٠ ٦ ٩٨٧ ٥٦١</u>

البيان الأول (تابع)

١٩٨٨

١٩٨٧

النفقات (تابع)

تكاليف دعم الوكالات

من قبل الوكالات المنفذة

٨ ٣٥٦ ١٧٧	(الجدول ٣)	التابعة للأمم المتحدة	٧ ٣٩٣ ٨٧٨
٧٠٥ ٣٦٩	(الجدول ٣)	من قبل الحكومات	١ ٠٦٣ ٧١٣
		من قبل صندوق الأمم المتحدة	
١ ٠٩٩ ٩٤٣	(الجدول ٣)	للسكان	٣٩٠ ٤٤٣
<u>٥٦٣ ٠٠١</u>	(الجدول ٣)	من قبل المنظمات غير	<u>٤٣٩ ٥٠٥</u>
<u>١٠ ٧٣٤ ٣٨٩</u>		الحكومية	<u>٩ ٠٨٦ ٥٣٨</u>

نفقات ميزانية المستثنين لخدمات

الدعم الإداري والبرتامجي

(الصافي)

٢٦ ٦٠٠ ٦٨٣	(الجدول ٤)	<u>مجموع النفقات</u>	٢٤ ٤٠٢ ٧٠٣
١٦٧ ٢١٣ ٥٦٩	(البيان الرابع)	زيادة الإيرادات عن النفقات	١٤٠ ٤٧٦ ٨٠٢
<u>١٠ ٧٨٣ ٨٠٢</u>	(البيان الثالث)		<u>١٥ ٥٧٣ ٠٠٠</u>

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

## البيان الثاني

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان بالأصول والخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
 (بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨

١٩٨٧

#### الأصول

١٠٢٨ ٤٣٥	نقدية واستثمارات	٦٩١٧ ٧٩٧
<u>٧٥ ٥٧٣ ٤٠٧</u>	عملات قابلة للتحويل	<u>٤٧ ٥٥٣ ٨٤٧</u>
(الجدول ٥)	استثمارات	
<u>٧٦ ٦٠١ ٨٤٢</u>	<u>٥٤ ٤٧٠ ٧٣٤</u>	
(البيان الرابع)	مبالغ مدفوعة مقدماً وحسابات	
	قبض	
٢٤٩ ٢٢٨	عملات غير قابلة للتحويل	١٦٩ ٣٤٦
(الملاحظة ٢)	باتباع الحصول على	
٥ ٣٩٥ ٣٧٠	ائتمانات بدولارات الولايات	٤ ٤٦٨ ٨١٩
(الملاحظة ٤)	المتحدة من برنامج الأمم	
١٠ ٠٦٣ ٩١٦	المتحدة الإنمائي	
(الملاحظة ١ (٥))	أموال تشغيل مقدمة من	
	الصندوق للوكالات المنفذة	
	أموال تشغيل مقدمة من	
	الصندوق للحكومات	-
	مبلغ مستحق من برنامج الأمم	
	المتحدة الإنمائي	٣ ٠٧٠ ٩٦٣
٢٥٦ ٦٨٨	حسابات قبض ومصاريف مؤجلة	٤٩٨ ٧٣٤
<u>٨٠٨ ٣٦١</u>	فوائد مستحقة	<u>١٨١ ٤٠٥</u>
<u>١٦ ٥٦٣ ٧٧٢</u>		<u>٦ ٩٨٩ ٢١٧</u>

(يتبع)

البيان الثاني (تابع)

١٩٨٨

١٩٨٧

الأصول (تابع)

تبرعات معلنة قيد التحصيل من  
الحكومات عن السنة الجارية

<u>٦٠٤٥٨٦</u>	(الجدول ١) والملحوظة (٣) <u>٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u> <u>١٢٣ ٨٧٨ ٩٩١</u>	وستوات سابقة استثمارات احتياطي التشغيل	<u>١ ٣٤٧ ٤٦٦</u> <u>٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠</u> <u>٩٩ ٧٠٧ ٣٣٧</u>
---------------	--	---	--

الخصوم والأموال الاحتياطية  
والموارد غير المستهلكة

الخصوم

حسابات دفع

أموال تشغيل مستحقة الدفع  
من الصندوق للوكالات

<u>٢ ٦٤٨ ٣٣٩</u>	المنفذة	<u>٣ ٩١٦ ٣٩٩</u>
------------------	---------	------------------

الالتزامات غير المتفق  
للوكلات المنفذة

٣ ٦٦٦ ٣٦٨

مبلغ مستحق لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي

<u>٤ ١٨٦ ١٥٦</u>	مبلغ مستحق للمناديق الاستثمارية التابعة	<u>٣ ٩١٦ ٣٩٩</u>
------------------	--	------------------

للسكان

٣ ٧٠٧ ٥٨٣

للسكان

٣ ٦٦٤ ٧١٨

احتياطي التشغيل

٣ ٠٠٠ ٠٠٠

الرصيد غير المستهلك من

٣ ٦٣ ٦٣ ٦٣

الموارد العامة

٩٩ ٧٠٧ ٣٣٧

(البيان الثالث)

(الملحوظة ٥)

١٢٣ ٨٧٨ ٩٩١

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثالث

صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان بالموارد العامة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨	١٩٨٧
٢٤ ٦٢ ٦٠٩	١٥ ٤٨٩ ٤٥٤
	الرصيد في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨
	مضافاً إليه : زيادة الإيرادات عن
١٠ ٧٨٣ ٨٠٢	النفقات
<u>٢٤ ٨٤٦ ٤١١</u>	<u>١٥ ٥٧٣ ٥٥٥</u>
	٣١ ٦٢ ٦٠٩
	مخصوماً منه : التحويلات إلى احتياطي
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	التشغيل
<u>٢١ ٨٤٦ ٤١١</u>	<u>٧ ٠٠٠ ٠٠٠</u>
	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
	(البيان الثاني
	والملحوظة ٦)

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

## البيان الرابع

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان التغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية  
في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨

١٩٨٧

مقدار الأموال	١٩٨٧	١٩٨٨	مقدار الأموال
مجموع إيرادات السنة	١٥٧ ٠٥٠ ١٥٦	٢٧٧ ٣٧١	(البيان الأول)
الزيادة في أموال التشغيل	٦٣٠ ٣٧٩	٢٧٨ ٠٨٢	المستحقة الدفع إلى
الوكالات المنفذة	-	٦٤٢ ٨٨٠	النقصان في التبرعات المعلنة
قيد التحصيل من الحكومات	٢٨٤ ١٨٩	١٦ ٤٤٣ ٥٩٤	الزيادة في الخصوم الأخرى
النقصان في الأموال المقدمة	-	٢ ٠٧٠ ٩٦٣	لبرنامج الأمم المتحدة
لإنمائي	-	٤ ١٥٦ ١٨٦	الإنمائي
الزيادة في الأموال قيد الدفع	-	٢٠٤ ٠٩٨ ٠٧٦	لبرنامج الأمم المتحدة
لإنمائي	-	-	مجموع الأموال المقدمة
أوجه استخدام الأموال	١٧٦ ٤١٤ ١٥٨	-	١٦٧ ٣١٣ ٥٦٩
مجموع نفقات السنة	٨٠٢ ٤٧٦ ١٤٠	-	(البيان الأول)
النقصان في الخصوم	٠٠٣ ٠٨٣ ٧	٤٦٤ ٨٤٣	الزيادة في حسابات القبض
الآخرى	٣٣٩ ٣٨٩	-	-

(يتباع)

البيان الرابع (تابع)

١٩٨٨

١٩٨٧

أوجه استخدام الأموال (تابع)

الزيادة في الأموال المقدمة

إلى برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي

١٦٥٠ ٨٨٢

الزيادة في أموال التشغيل

المقدمة إلى الحكومات

لتنفيذ مشاريع الصندوق

١٠ ٦٣ ٩١٦

الزيادة في أموال التشغيل

المقدمة إلى الوكالات

المنفذة

١٣٨٦ ٢٩٤

الزيادة في احتياطي التشغيل

٧ ٠٠٠ ٠٠٠

١٨١ ٩٦٦ ٨٧٨

مجموع الأموال المستخدمة

١٥٧ ٧٨٥ ٧٠٩

الزيادة في المبالغ النقدية

والاستثمارات

٦٢٨ ٥٦٧

المبالغ النقدية والاستثمارات في  
أول السنة<sup>(١)</sup>

٥٣ ٨٤٣ ٠٧٧

الزيادة في المبالغ النقدية

والاستثمارات

٦٢٨ ٥٦٧

المبالغ النقدية والاستثمارات في  
نهاية السنة<sup>(١)</sup>

٥٤ ٤٧٠ ٦٤٤

٢٢ ١٣١ ١٩٨  
(البيان الثاني) ٧٦ ٦٠١ ٨٤٣

(١) لا تشمل استثمارات احتياطي التشغيل .

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية .



## الجدول ١ (تابع)

(٢٣)

الجدول ١ (تابع)

(١) بما في ذلك التبرعات المعلنة لعام ١٩٨٨ والمحملة في عام ١٩٨٧ .

(ب) بما في ذلك الصالحة التالية المحملة في عام ١٩٨٨ عن التبرعات المعلنة لعام ١٩٨٩ :

سادلیا بدولارات

## العملة المحلية الولايات المتحدة

اتلس المحيط الهادئ

١ ٠٠	-	الخانع للوماية
٤ ٧٨٥	١٠٠ ٩٧١	الفلبين
٢ ٠٣	-	كورلومبيا
V VAV		

الجدول ٢

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الإيرادات وال النفقات المتداولة للسنة المنتهية  
في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

الموارد العامة

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨	١٩٨٧
٥ ٣٥٨ ١٠٠	٤ ٣٦٠ ١٧٠ ..
	إيرادات من فوائد الاستثمارات
٥٧٥ ١٤٥	٤٠١ ٠٦١
	إيرادات متنوعة من حسابات الوكالات
	المنفذة - الصافي
٦ ٣٤٣ ٣٣١	٣ ٣١٠ ٢٤٥
	صافي التسويات في إعادة تقييم
	العملات والأرباح/الخسائر في صرف
	العملات بخلاف التبرعات
	(الملاحظة ١ (ج))
٥٤٠ ٤٣٣	- ..
	وفورات في تصفية التزامات فترة
	الستين السابقة
<u>٣١٧ ٩٤٥</u>	<u>٤٧ ١٣٦</u>
	إيرادات أخرى - الصافي
<u>١٢ ٩٣٤ ٩٥٤</u>	<u>٨ ١١٨ ٦٠٣</u>
	مجموع الإيرادات - الصافي

الجدول ٣

مندوب الأمم المتحدة للسكان

نفقات سنة ١٩٨٨ موزعة حسب وكالات الأمم المتحدة

والحكومات والمنظمات غير الحكومية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع	تكاليف دعم الوكالات	مجموع نفقات البرنامج	نفقات مجموعة الميدان واللوازم	المحدود من التدريب والتأهيل (الرسائل)	نفقات الباطن	نفقات الموظفين	الأم المتحدة (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية)
٨٠٨٢٩٦	٩٠١١٤	٧٦٨١٤٧	٥٥٠٦	٢٤١٣٦	٨٢١٥٥	٣٠٢٣١	٥٧٦١٦
٢٢٩٩٤٤٥٩	٢٣٦٤٦٤	٢٢٣٤٩٥	١١٠٧٧٥	٥٨٤٦٢	٤٧٧٣٦٠	٧٩٦١٧٩	الام المتحدة (ادارة التعاون التقني لافراغ التنمية)
٣٢٦٢٠	٣٨٤٤٩	٣٩٥٧٦١	٤٥٤٤	٣٥٦٣	٥٥٠١٢٨	٣٦٦١٥٥	اللجنة الاقتصادية لاوروبا
١٥٩٧٨٢٨	(١)١٤٦٨٢	(١)١٤٣٤٠١٦	٨٦٤٧٠	١٠٩٣٤	٣٧٧٩٥٣	٦٧٦٩٣	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٠٥٣٦٥	٣٦٦٣٩٧	(٤)٣٦٩٩٨١	٢١٣٨١٢	٦٧٣٧١	٣٥٢٦٩٧	٤٣٦٣٧٠	اللجنة الاقتصادية و منطقة البحر الكاريبي
٢٣٦٣٣	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	١٠١٩١٨	١٠٦٨٣	٥٠٤٣٨٠	٢٢٠٣٤	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
٣٧٨١٠	٧٩١٣٩	(٤)٧٩٠٨٦٠	٢٠٨٦٢٨	١٠٨٦٣٧٦	-	-	الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغير المسلمين
٨٣٤٥٦	٩٠٨٦٠	٩٠٨٦٠	٧٦٣٦٧	٣٦١٩	١٣٠١٣٧٦	٤٦٠٣٧٧	منظمة العمل الدولية
٣٢٩٣٩	٣٦٦٣٣	٣٦٦٣٣	٣٦٦٣٣	٣٦٦٣٣	٣٦٦٣٣	٣٦٦٣٣	برلمان الأمم المتحدة للبيئة
١٩٣١٠	-	-	١٩٣١٠	-	١٨٥٩٩٧٩	١٩٣١٠	منظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٨٥٦٦٣	٩١٩٦٣	٩١٩٦٣	٧٦٣٦٧	٥٦١٠٧	١١٣١١١	٣١٣٩٠١٩	منظمة العمل العالمية (اليونيفي)
٣٢٦٥٣	٩٢٣٥٠	٩٢٣٥٠	٧٣٧٥٠٠٣	٥٥١٠٠٧	٣٦٠٧٠٣	٥٦٠٧٠٦	منظمة الأمم المتحدة للطفلة (اليونيسكو)
١٦٨٤٧٨	-	١٦٨٤٧٨	٢٣٣٣	٩٣٠٧٦	٤٨٦٤٣٧٧	٤٣١١٤٩٩	مجموعة خدمات المشاريع
١٩١٩	٢٢١	١٦٩٨	١٧٢٣	-	١٩٩٣	-	المستندة
١٣٣٥٦	١١٩٠٣٠	١١١٤٥٣٩	٢١٣٩٧	٢٦١٥٠٤	٤٠٨٩٠٧	٨٩١١٤	الحكومات
٧٧	٨٣٥٢٦	٨٣٥٢٦	٨٣٥٢٦	٢٦١٣٧	٢٦١٣٧	٢٢٨٥٨	مندوب الأمم المتحدة للسكان
١٤٨٠٠	٣٠٥	٧٥٠٣٦	٦٨٩٠٠٤٧٧	٢٦١٣٧	٢٦١٣٧	-	المنظمات غير الحكومية
٣٩٦٦٢	٩٣٢٥	٩٣٢٥	٩٣٢٥	٢٦١٣٧	٢٦١٣٧	-	المجموع
١٦٣٢٦	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	(٤)٣٦٩٩٨١	(ج) البيان الأول .

(ج) مخصوصا منها مبلغ ٣٠٠٥ دولارا يتصل بتسوية نفقات برامج السنة السابقة .

(ب) مخصوصا منها مبلغ ٣٩٠ دولارا يتصل بتسوية تكاليف دعم الوكالات في السنة السابقة .

(ج) مخصوصا إليها مبلغ ١٠٦ دولارات تتصل بتسوية نفقات برامج السنة السابقة .

(د) مخصوصا إليها مبلغ ١٧٩٥٤ دولارا يتصل بتسوية تكاليف دعم الوكالات في السنة السابقة .

(ه) مخصوصا منها مبلغ ٣٤٦٣٩٠ دولارا يتصل بتسوية نفقات برامج السنة السابقة .

(و) مخصوصا منها مبلغ ٣٢٠١٨ دولارا يتصل بتسوية تكاليف دعم الوكالات في السنة السابقة .

(ز) بما في ذلك المساعدة المقدمة من المندوب فيما يتعلق بمشتريات المشاريع الحكومية والبالغة ٢٢ مليون دولار .

الجدول ٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمادات الميزانية للخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج  
لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠ وال النفقات للسنة المنتهية في  
٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

النفقات في عام ١٩٨٨						
البرنام	الموافق	النفقات	الإجمالية	المدفوعات	اعتمادات الفترة	الالتزامات
التجهيزات	٢٠١٣٦	٢٥٩٦٥٩	٢٣٣٠٧١	٢٢٦٥٢٣	٢٢٦١٠٦	٢١٣٢
والأدلة	٧٤٠٢٠٤٦	٣٥١٢٨٩	٨٠٢٤٨٦٦	٧٥٠٧٨٥	٤٣٦٩٠٠	٧٥٨١٧٠٠
الخدمات الإدارية	٨٢١٨٤٧٦	٣٧١٥٧١	١٢٩٣٣٤	٧٨٦٩٠٥	٣٤٧٧٠٠	١٨٣٤٧٧٠٠
وخدمات الدعم	٢٨٧٠١٣١٩	٣١٧٢٣٧	٢٤٥٣٠٨١	٩٤٠٣٩٤٣	٢١٨٧٧١٠٠	٢١٨٧٧١٠٠
الاعلامي	٢٣٢٣٢	١٧٣٢٠٣	١٠١٠٩٣٠	٢٣٢٣٢	٦٣٢٣٣٤٠٠	٦٣٢٣٣٤٠٠
تخطيط البرنامج	٨٢١٨٤٧٦	٣٧١٥٧١	١٢٩٣٣٤	٧٨٦٩٠٥	١٨٣٤٧٧٠٠	١٨٣٤٧٧٠٠
ورصدها	٢٨٧٠١٣١٩	٣١٧٢٣٧	٢٤٥٣٠٨١	٩٤٠٣٩٤٣	٢١٨٧٧١٠٠	٢١٨٧٧١٠٠
الدعم البرنامجي	٢٣٢٣٢	١٧٣٢٠٣	١٠١٠٩٣٠	٢٣٢٣٢	٦٣٢٣٣٤٠٠	٦٣٢٣٣٤٠٠
الميداني	٨٢١٨٤٧٦	٣٧١٥٧١	١٢٩٣٣٤	٧٨٦٩٠٥	١٨٣٤٧٧٠٠	١٨٣٤٧٧٠٠
اجمالي الاعتمادات والنفقات	٢٣٢٣٢	١٧٣٢٠٣	١٠١٠٩٣٠	٩٤٠٣٩٤٣	٢١٨٧٧١٠٠	٢١٨٧٧١٠٠
مطروحا منه : الامتنانات	٢٠٤٥٦٢٧	٣٦٣١٥٤	٣٧٧٢٧	٤٢٠٠	٣٦٣١٥٤	٣٦٣١٥٤
والإيرادات	٦٨٢٦٥٥	٧١٨٢٧٧	٦٢٣٣٢	٥٩٣٣٤٠٠	٦٢٣٣٢	٦٢٣٣٢
صافي الاعتمادات والنفقات	٦٨٢٦٥٥	٣٦٣١٥٤	٣٧٧٢٧	٤٢٠٠	٣٦٣١٥٤	٣٦٣١٥٤

(١) الاعتمادات المنقحة التي أقرها مجلس الإدارة في دورته الخامسة والثلاثين (انظر المقرر

(ب) تشمل نفقات جميع المكاتب الميدانية التي دمجها مجلس الإدارة ، في دورته الرابعة والثلاثين ، في ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج .

الجدول ٥

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الاستثمارات في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

النوع	العملة	الفائدة	سعر	المبلغ
حسابات جارية	غيلدر هولندي	متغير		١٥٩ ٩٣١
	كرونا سويدية	متغير		١٤٣ ٤٨٣
	ليرة إيطالية	متغير		٢ ٤٨٦
	مارك ألماني	متغير		٣٥ ٧٦٦
	ين ياباني	متغير		١٧٩ ٦٢٥
				<u>٥٣٠ ٣٩١</u>
حسابات تدر فوائد	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٨٧٥٠	٢١ ٣٣٦ ...
	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٣٥٠٠	<u>١٧٠ ...</u>
				<u>٢١ ٣٩٦ ...</u>
حسابات الودائع لاجل	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٥٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ...
	بدولارات الولايات المتحدة		٩,٣٥٠٠	١٢ ٥٠٠ ...
	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٨٨٠٠	١٠ ... ...
	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٤١٠٠	٤٥٠ ...
	بدولارات الولايات المتحدة		٨,٩٣٧٥	١٥٠ ...
	جنيه استرليني		١٢,٦٢٥٠	٤ ٨٣٤ ٢٥٤
	كرونا نرويجية		١٤,٥٠٠٠	٢ ٤٨٤ ٦١٥
	مارك ألماني		٥,١٢٥٠	٥ ٦٨٣ ١٤٠
	ين ياباني		٤,٦٢٥٠	<u>٢٣ ٠٥٥ ١٠٧</u>
				<u>٩٣ ٦٥٧ ١١٦</u>
				<u>١١٥ ٥٧٣ ٤٠٧</u>
المجموع				

الجدول ٦

صندوق الأمم المتحدة للسكان

حالة التبرعات المقدمة من الحكومات للبرامج السكانية  
الخاصة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

---

التجدة	الاتحاد الدولي
الاتحاد	الاتحاد الدولي المعنية
الدولية	الدولية
لدراسة بادارة	لتنمية مجلة السكان البرامج
الأسرة السكان العلمية	المجتمع السكاني

---

التبرعات الواردة من  
الحكومات والمتقدمة  
في سنة ١٩٨٨

النرويج	هولندا	اليابان
٢٤٨٧٨٧	٦٣١٩٧	٩٣٢٩٥
٢٠٠١٨١٠	-	٧٤٢٥٧
١٣٧٣٠ ...	-	١٣٧٣٠ ...
<hr/>	<hr/>	<hr/>
١٦٥٣٠٥٩٧	٦٣١٩٧	١٦٧٠٥٧
<hr/>	<hr/>	<hr/>
المجموع	١٦٧٠٨٣٧٩١	

---

## الجدول ٧

مندوب الأمم المتحدة للسكانالمباديق الاستثمارية

بيان الحساب عن السنة المنتهية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

المباديق الاستثمارية	بيان ١٩٨٨	النقدية المتداولة في ١٩٨٨	الرقم المدفوع
المباديق الاستثمارية	بيان ١٩٨٨	النقدية المتداولة في ١٩٨٨	المباديق الاستثمارية
النقدية المتداولة	٣٢٥٧٦	٥٩٣٦٤	٣٥٨١٧
المباديق الاستثمارية غير المدفوعة	-	-	-
المباديق الاستثمارية المدفوعة	٣٢٥٧٦	٥٩٣٦٤	٣٥٨١٧
الإتحاد الاقتصادي الأوروبي	٢١٨٧٩٠	٢١٨٧٩٠	٢١٨٧٩٠
امتراليا	٢٩٨٢	٢٩٨٢	٢٩٨٢
الأمم المتحدة (١)	٢٠٣٧٥٩٠	٢٠٣٧٥٩٠	٢٠٣٧٥٩٠
إيطاليا	١٨٦٥٩٨	١٨٦٥٩٨	١٨٦٥٩٨
البحرين	١٩٦٥٩٦	١٩٦٥٩٦	١٩٦٥٩٦
بلجيكا	٦٧٦٠	٦٧٦٠	٦٧٦٠
الجمهورية العربية السورية	٥٧٤١٦	٥٧٤١٦	٥٧٤١٦
السويد	-	-	-
مندوب الخليج العربي	٣٥١٤٣	٣٥١٤٣	٣٥١٤٣
فنلندا	٣٣٥٤٤	٣٣٥٤٤	٣٣٥٤٤
قائمة ببيانات الحاسبات	-	-	-
الالكترونية الخفيفة المتعلقة بالمرأة والسكان	-	-	-
والتنمية	٦١١٠	٦١١٠	٦١١٠
كندا	٤٦٧٨١٧	٤٦٧٨١٧	٤٦٧٨١٧
كولومبيا	٤٩٥٣٢	٤٩٥٣٢	٤٩٥٣٢
لوكسمبورغ	-	-	-
منظمة البلدان المصدرة للخط (اوبل)	١٦٩٤٠٥	١٦٩٤٠٥	١٦٩٤٠٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	-	-	-
البروبيج	١٣٩٤٣٢	١٣٩٤٣٢	١٣٩٤٣٢
هولندا	٣٦٠٥٦١	٣٦٠٥٦١	٣٦٠٥٦١
وحدة التنمية الإدارية	٢١٣٩٤٣٢	٢١٣٩٤٣٢	٢١٣٩٤٣٢
مبادرات رافائيل م.	-	-	-
ماليزيا	١٣٠٥٠٠	١٣٠٥٠٠	١٣٠٥٠٠
جائزة الأمم المتحدة للسكان	٣٧٤٩٠	٣٧٤٩٠	٣٧٤٩٠
المجموع	٣٧٧٥٨٢	٣٧٧٥٨٢	٣٧٧٥٨٢

(بيان الثاني)

مبادرات رافائيل م.	ماليزيا	جيوب
٣٧٧٥٨٢	٣٧٧٥٨٢	٣٧٧٥٨٢

\* الموسى سابقاً مندوب الهيئات  
مجموع المساهمات الواردة في عام ١٩٨٨ :

(١) رصيد مندوب الأمم المتحدة الاستثماري للمشروع الخام لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى ليبريا المحول إلى المندوب

لقططية تكاليف الرصد والإبلاغ للمشروع LIR/B5/P02

(٢) الهيئات الخامسة (الجدول ٩)

(٣) المساهمات (الجدول ٩)

(٤) المجموع

(٥) التبرعات المعلنة غير المتفقعة والمتعلقة بعام ١٩٨٨ تبلغ ٣٠٠٠ دولار .

الجدول ٨

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المخصصات غير المنفقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

الى	مخصصات مجده وع	عام ١٩٨٨ النفقات في مخصصات ١٩٨٨ السنوات المخصصات المنفقة عام ١٩٨٨ غير المنفقة المقابلة غير المنفقة
الأمم المتحدة (إدارة الشؤون) الاقتصادية والاجتماعية الدولية	٦٦١ ٦١٣ ٩١٣ ١٨٢ ٤٢٩ ١٩٥ ٦٦١ ٧٥٦ ١	٧١٨ ١٨٢ ٢٠ ٢٨٤ ٩٩٥ ٢٣ ٩٣٣ ١٧٤ ٢١ ٢٩٨ ٠٨٤ ٤٥٢ ٦٧٢ ٤١٧ ٦٤٥ ٣٥٧ ٤٩٤ ٣٠٥٧ ٤٩٤ ١٨١ ٠٧٧ ٤٨٤٢ ٣٧٣ ٤٣٨٨ ٨٦٥ ٩٥٠ ٧٥٧ ١٨ ٣٨٥ ٣٤٨ ٦ ٦٠٢ ٣٠١ ٢٦٧ ٦٣٠
الأمم المتحدة (ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية)	٢٠ ٢٨٧ ١٧٩ ٣٥ ٣٧٦ ١٥٩ ١٨٣ ١٤١٤ ٠١٦ ١ ٨٤٣ ١ ١ ٨١٧ ٦٦٨ ٢ ٣٨١ ٣١٣ ٣ ٨٣٤ ٧٣٠ ٦٠٨ ٦٨١ ٧٦٨ ٨٠٠ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٢ ٣٣٣ ٢٤٣ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ١٩ ٢١٠ ٣٦ ٣٦٠	٢٣ ٩٣٢ ١٧٤ ٢٠ ٢٨٤ ٩٩٥ ٢٢ ٩٣٣ ١٧٤ ٢١ ٢٩٨ ٠٨٤ ٣٥٧ ٤٩٤ ٣٠٥٧ ٤٩٤ ١٨١ ٠٧٧ ٤٣٨٨ ٨٦٥ ٩٥٠ ٧٥٧ ١٨ ٣٨٥ ٣٤٨ ٦ ٦٠٢ ٣٠١ ٢٦٧ ٦٣٠
لجنة الاقتصادية لاوروبا لآسيا والمحيط الهادئ	٣٩٥ ٧٦١ ٢٢٠ ٧٨٨ ١٩٨ ١٥٧٣ ١ ٤١٤ ٠١٦ ١ ٨٤٣ ١ ١ ٨١٧ ٦٦٨ ٢ ٣٨١ ٣١٣ ٣ ٨٣٤ ٧٣٠ ٦٠٨ ٦٨١ ٧٦٨ ٨٠٠ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٢ ٣٣٣ ٢٤٣ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ١٩ ٢١٠ ٣٦ ٣٦٠	٣٥٧ ٤٩٤ ٣٠٥٧ ٤٩٤ ١٨ ٣٨٥ ٣٤٨ ٦ ٦٠٢ ٣٠١ ٢٦٧ ٦٣٠
لجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥ ٩٤٩ ١٨٠ ١٢٨ ١ ٨٠٥ ١٢٨ ١ ٨١ ٠٧٧ ٤ ٨٤٢ ٣٧٣ ٤ ٣٨٨ ٨٦٥ ٩٥٠ ٧٥٧ ١٨ ٣٨٥ ٣٤٨ ٦ ٦٠٢ ٣٠١ ٢٦٧ ٦٣٠	١ ٨١٧ ٦٦٨ ١ ٨٤٣ ١ ١ ٨١٧ ٦٦٨ ٢ ٣٨١ ٣١٣ ٣ ٨٣٤ ٧٣٠ ٦٠٨ ٦٨١ ٧٦٨ ٨٠٠ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٢ ٣٣٣ ٢٤٣ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ١٩ ٢١٠ ٣٦ ٣٦٠
لجنة الاقتصادية لافريقيا لغربي آسيا	٤٠٣ ٤١٨ ٤ ٣٨٨ ٨٦٥ ٧٩٠ ٦٢٨ ١٦٠ ١١٩ ٢ ٧٩٢ ٨٦٨ ١٥ ٥٩٣ ٤٨٠ ٥ ٦١٨ ٨٣١ ٧ ٠٥٠	٢ ٣٨١ ٣١٣ ٣ ٨٣٤ ٧٣٠ ٧٦٨ ٨٠٠ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٢ ٣٣٣ ٢٤٣ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ١٩ ٢١٠ ٣٦ ٣٦٠
منظمة العمل الدولية	١٠ ١٦٨ ٥٥٨ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ٣٦ ٣٦٠	١٠ ١٦٨ ٥٥٨ ٧ ٣٧٥ ٦٩٠ ٣ ٣١٦ ٧١٣ ٣٦ ٣٦٠
منظمة الاغذية والزراعة		
برنامج الأمم المتحدة للبيئة		

(يتبّع)

الجدول ٨ (تابع)

مخصصات مجموع عام ١٩٨٨ النفقات في مخصصات ١٩٨٨ السقوطات المخصصات المتحدة عام ١٩٨٨ غير المتفقة المقابلة غير المتفقة	مخصوصات مجموع الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٢٧٣٢٨٠ ٧٣٠٧٣ ١٧٦٨٤ ٤٠٧٩١٣	٧٦٣٠٤٦٠ ١٠٣٥٢٣٠
٢٨٠٥١٦٦٨ ٣٠٩٤٦٩٤ ٧١٩ ٢١٧٥٧٥٥٤ ٣٩٤٢٧٣	٣٩٤٢٧٣
١٣٥٠٧ - ١٣٥٠٧ ١٤٨٤٦٨ ١٦٠٩٧٥	١٤٨٤٦٨ ١٦٠٩٧٥
٤٨٦٦ - ٤٨٦٦ ١٧٩٨ ٦٥٦	١٧٩٨ ٦٥٦
<u>١٦٠٣١٣ ١٦١٨١٩٤ ٤٢١١٩ ١١٤٥٣٩ ١١٦٦٠٦٥٨</u>	<u>١١٤٥٣٩ ١١٦٦٠٦٥٨</u>
١٣٣٩٢٨٨٥ ١٤٣ ١٧٨٠٧٤٢ ٦٨٩٠٤٧٧ ٨٦٧٨١٢١٩	٦٨٩٠٤٧٧ ٨٦٧٨١٢١٩
٥٤٨٣٥١٥ ٣٧٣٥٠٧٩٤ ١٣٢٢٣٧٣ ١٤٠٩٤٩٣٦ ٣٧٣٣٧٦٥٧	١٤٠٩٤٩٣٦ ٣٧٣٣٧٦٥٧
٣٣٢٣٨٦٩٢٦ ٣٧٣٥٨٩٨ ٦٣٧٩٨٨ ٦٣٧٩٨٨	٦٣٧٩٨٨ ٦٣٧٩٨٨
<u>٣٠٨٦٣٧٠٧ ١٨٧٦٩٧٠٢ ٢٠٩٤٠٠٥ ١٨٢٧٣٤٨٤ ٢٠٣٦٧٤٨٩</u>	<u>٢٠٣٦٧٤٨٩ ٢٠٣٦٧٤٨٩</u>
<u>٣٣٧٦٧٣٠٣ ١٩٨٤٣٧٥٧٧ ٣٩٢٣٥٤٥٦ ١٣٩٨٣٣٤٩٨ ١٦٩٠٦٧٩٥٤</u> (الملاحظة ٦) (الجدول ٢)	<u>١٣٩٨٣٣٤٩٨ ١٦٩٠٦٧٩٥٤</u> (الملاحظة ٦) (الجدول ٢)

(١) تشمل المساعدة المقيدة من الصندوق فيما يتعلق بمشتريات المشاريع الحكومية والبالغة

٢٢ مليون دولار .

الجدول ٩

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المناديق الائتمانية

حالة التبرعات المعلنة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨  
(بدولارات الولايات المتحدة)

الحكومة/المنظمة	بيانات المقدمة	المستحق في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩	المستحق في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	بيانات المقدمة في الاول/ديسمبر والسنوات السابقة المقابلة	بيانات المقدمة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	بيانات المقدمة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦	بيانات المقدمة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥	بيانات المقدمة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤
<b>برامج الصندوق المتعددة الأطراف والشراكة وغيرها</b>								
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	-	-	-	-	-	-	-	-
استراليا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	-	-	-	-	-
برنامج الخليج العربي لتنظيم التنمية	-	-	-	-	-	-	-	-
التابعة للأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
بلجيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
السويد	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
كندا	-	-	-	-	-	-	-	-
لوكسمبورغ	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المملكة المتحدة</b>								
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	-	-	-	-	-	-	-	-
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)	-	-	-	-	-	-	-	-
الدنمارك	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
اليابان	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>								
<b>المؤتمر الدولي للماء بالسكان المعقود في المكسيك (١٩٨٤)</b>								
بيرو	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>								
<b>المجموع الكلي</b>	(١٢٦١)	١٢٦٢	١٢٦٣	١٢٦٤	١٢٦٥	١٢٦٧	١٢٦٨	١٢٦٩
(الجدول ٧)								

## المرفق

### ملاحظات على البيانات المالية

#### الملاحظة ١ - موجز السياسات المحاسبية الهامة

تعكس البيانات المالية تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية :

##### (١) الإيرادات

بمقتضى القاعدة ١-١١٦ (١) من القواعد المالية لمندوب الامم المتحدة للسكان ، تسجل الإيرادات (بما فيها التبرعات المعلنة من الحكومات والإيرادات من الاستثمارات والإيرادات المتنوعة ، باستثناء المساهمات في الصناديق الاستثمارية) على اساس الاستحقاق . وترد في الجدول ١ ، تفاصيل التبرعات المعلنة للسنوات المقبلة .

##### (ب) النفقات

تقيد النفقات المتعلقة باستحقاقات الموظفين وبالمشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية على اساس النقدي . أما النفقات المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات فانها تقيد على اساس تقارير النفقات التي تقدمها الحكومات . وهذا يمثل تغييرا في السياسة المحاسبية على النحو المبين في الملاحظة ١ (ه) . وبمقتضى القاعدة ١-١١٦ (١) من القواعد المالية لمندوب ، فإن جميع النفقات الأخرى تقيد على اساس الاستحقاق . وتشمل نفقات المشاريع ، بخلاف نفقات المشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية ، الالتزامات غير المضافة التي جمعتها الوكالات المنفذة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي توجد لها اعتمادات في ميزانيات المشاريع لعام ١٩٨٨ والتي جرى التعاقد عليها قبل نهاية ذلك العام .

##### (ج) أسعار الصرف

تنص القاعدة ١-١٠٤ من القواعد المالية لمندوب الامم المتحدة للسكان على تحويل التبرعات المعلنة بسعر الصرف المعمول به في الامم المتحدة والسااري في تاريخ التبرع المعلن . وتنص القاعدة ٢-١٠٤ من القواعد المالية لمندوب على أن تسجل مدفوعات التبرعات بوصفها ايرادات مبنية بدولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الامم المتحدة والسااري في تاريخ الدفع .

وترد في البيان الأول تسويات أسعار الصرف (البالغة ٤٨١ ٣١٠ دولارا) الناشئة عن تحصيل التبرعات المعلنة بعملة معينة ولكن تدفع بعملة أخرى . وقد سجلت جميع تسويات أسعار الصرف الأخرى بوصفها إيرادات متنوعة وفقا للقاعدة ٣-١٠٤ من القواعد المالية للمصدق وقد بلغت في عام ١٩٨٨ ربحا صافيا قدره ٦ ٣٤٣ ٣٣١ دولارا ، كما هو مبين في الجدول ٢ .

ويقتضي القاعدة ١-١١٦ (د) من القواعد المالية للمصدق ، أعيد تقييم الأصول والخصوم المحافظ بها بعملات غير دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والسايри في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

#### (د) النفقات الرأسمالية

تحمل التكالفة الكاملة للمعدات غير المستهلكة المستخدمة في الأغراض الإدارية على ميزانية فترة السنين للمصدق في السنة التي تُشتري فيها تلك المعدات . ويحتفظ بقائمة جرد بجميع المعدات غير المستهلكة (وتعرف بأنها مفردات المعدات التي تبلغ قيمة كل وحدة منها ٤٠٠ دولار أو أكثر والتي تظل صالحة للاستعمال لمدة خمس سنوات على الأقل ، ومفردات المعدات المدرجة في أية قوائم خاصة والتي يحتفظ بشأنها بسجلات جرد رسمية) .

#### (ه) تغيير السياسة المحاسبية

اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أصبح تاريخ الاستلام بصفة المشاريع التي تنفذها الحكومات هو تاريخ استلام تقارير النفقات . وهذه السياسة تختلف عن السياسة التي كانت مطبقة في السنوات السابقة والتي كان تاريخ الاستلام بالنفقات ، طبقا لها ، هو تاريخ دفع الأموال . وتأثير هذا التغيير هو أن النفقات الواردة في البيان الأول لا تشمل المبالغ المدفوعة مقدما للحكومات ومقدارها ٩١٥ ٦٣١ دولارا . ولا يمكن تحديد الرقم المقارن لعام ١٩٨٧ إلا بتكلفة وتأخير لا مبرر لها .

#### الملاحظة ٣ - العملات غير القابلة للتحويل إلى حين توفر اعتماد بدولارات الولايات المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ٣٢٨ ٣٤٩ دولارا وهو مبلغ يمثل عملات غير قابلة للتحويل ، محولة إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والسايри في تاريخ الاستلام .

الملاحظة ٣ - التبرعات المعلنة من الحكومات  
 كانت التبرعات المعلنة من الحكومات للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم تدفع حتى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

١٨١ ٨٧٧	١٩٨٤ والسنوات السابقة
٢١ ٧٩٤	١٩٨٥
٨١ ٧٣١	١٩٨٦
١٣٨ ٩٦٠	١٩٨٧
<u>١٨٠ ٢٣٤</u>	<u>١٩٨٨</u>
<u>٦٤ ٥٨٦</u>	

المجموع (البيان الثاني)

الملاحظة ٤ - أموال التشغيل المقدمة أو المستحقة الدفع للوكالات المنفذة والالتزامات غير المضافة لها

في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، كان مستحقاً دفع مبلغ ١٤٠٩٠١١ دولاراً ، كأموال تشغيل صافية ، إلى الوكالات المنفذة . ويكون هذا الرصيد من مبلغ مقدم من الصندوق إلى بعض الوكالات وقدره ٣٩٥ ٣٧٠ ٥ دولارات ومبلغ مستحق الدفع من الصندوق إلى وكالات أخرى وقدره ٣٨١ ٦٧٠٤ دولارات . وهذه الأرصدة ، بعد أخذ الالتزامات غير المضافة في الاعتبار ، متبقية مع أرصدة أموال التشغيل التي أبلغاً عنها الوكالات المنفذة .

وتعد الالتزامات غير المضافة البالغة ٣٩٠ ١٢٠ ٣٨ دولارات بمثابة مستقلة في البيان الثاني ، وهي تتالف من مبلغ ٣٦ ٨١٢ ٣٦ دولارات بالنسبة للوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، ومبلغ ١٧٥ ٩٨٠ ١ دولارات بالنسبة للحكومات بوصفها وكالات منفذة ، ومبلغ ١٣٢ ١٥٠ ١ دولارات بالنسبة لمنظمات غير حكومية .

الملاحظة ٥ - الاحتياطي التشغيلي

قرر مجلس الإدارة ، في دورته الثامنة والعشرين (المقرر ٧/٨١) ، الجزء شالثاً ، الفقرة ٥) تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي لكل سنة بنسبة ٢٥ في المائة من التبرعات المقدرة لتلك السنة ، مقربة إلى أقرب مليون دولار ، على أن يتحقق هذا الرقم المستهدف كاملاً في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٨٩ .

غير أن مجلس الادارة أذن للمدير التنفيذي ، في دورته الثالثة والثلاثين (المقرر ٣٤/٨٦ ، الجزء رابعا ، الفقرة ٤) ، بتأجيل تنفيذ الفقرة ٥ من الجزء ثالثا من مقرر المجلس ٧/٨١ حتى منتصف التسعينيات ، اذا لم تصل ايرادات الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ إلا الى الافتراضات المبنية في السيناريو الادنى لخطة عمل الصندوق للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ .

ومع تحسن مركز الاموال في الصندوق خلال عام ١٩٨٨ ، قرر المدير التنفيذي تحويل ٣ ملايين دولار من الموارد العامة الى الاحتياطي التشغيلي ، مما رفع الرصيد الى ٤٠ مليون دولار في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كما هو مبين في البيان الثاني . وهذا يمثل نحو ٢٥ في المائة من التبرعات لعام ١٩٨٨ .

#### الملاحظة ٦ - المخصصات غير المنفقة

لا يشمل رصيد الموارد العامة المبين في البيان الثالث مخصصات عام ١٩٨٨ غير المنفقة ، وقدرها ٤٠٦ ٣٩ ٣٢٥ دولارا ومخصصات الاعوام المقبلة البالغة ١٩٨٩ ٥٧٧ ٥٣٧ دولارا والمقدمة للوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية ، كما هو مبين في الجدول ٨ .

#### الملاحظة ٧ - استثمارات بعمليات غير دولارات الولايات المتحدة

تشمل الاستثمارات الواردة في الميزانية العمومية وفي الجدول ٥ المبالغ المعادل بدولارات الولايات المتحدة للاستثمارات بعمليات أخرى باعتماد سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري لشهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وبسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الذي يعكس بصورة أقرب إلى الواقع سعر الصرف في الأسواق في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تقل قيمة هذه الاستثمارات بمبلغ ٧١٣ ٣٩٠ دولارا عن القيمة المبنية في التسابقات ؛ في حين أنها كانت في عام ١٩٨٧ تزيد بمبلغ ٤٥٢ ٥٦٧ دولارا عن القيمة المبنية في الحسابات .

---

### **كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة**

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

#### **如何购取联合国出版物**

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### **HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS**

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### **COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES**

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### **КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ**

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### **COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS**

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---